

## سكان جمهورية مصر العربية



إعداد

أ.د. أحمد علي إسماعيل

قسم الجغرافيا - كلية الآداب

جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية

obeikandi.com

## سكان مصر

### تقويم مصادر البيانات السكانية:

تتمتع مصر بوفرة من البيانات السكانية التي يرجع بعضها إلى أقدم عصور التاريخ، بل وما قبل التاريخ في مصر، وقدّر كثير من الباحثين عدد السكان في مصر في أقدم مراحل العمران والاستقرار البشري على أرضها، وثمة كثير من الأرقام عن سكان مصر في العصور الفرعونية ثم اليونانية الرومانية، وبعض هذه الأرقام ناتج إما عن أقوال بعض الكتاب والمؤرخين القدامى، أو الرسوم والكتابات والنقوش التي وجدت على المعابد، أو على تقديرات إنتاج الحبوب واستهلاكها أو أعداد الجنود.

كما يورد "ابن عبدالحكم" تقديراً عن سكان مصر عندما فتحت للإسلام، طبقاً للجزية التي كانت تفرض على الأقباط الذين لم يدخلوا في الإسلام، وإن كانت كل تلك التقديرات القديمة محل شك كبير وعرضة للنقد<sup>(١)</sup>.

ثم بدأت الأرقام والبيانات السكانية التي تعتمد على التقدير تصبح أكثر دقة كلما اقتربنا من العصر الحديث، وبعدها بدأت مرحلة البيانات التعدادية الدقيقة، ويمكن في إيجاز أن نفرق في مجال البيانات السكانية في القرنين التاسع عشر والعشرين بين المصادر التالية:

### ١ - مصادر التقديرات السكانية:

جرى أول تقدير موثوق به إلى حد ما على يد أحد علماء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) وهو "جومار"، وقد اختار جومار منطقة المنيا التي اعتبر أنها تمثل حالة وسطا لسكان مصر وعمرانها، وأحصى عدد

السكان فيها، واتخذ من متوسط عدد سكان القرية بها مقياساً طبقه على القرى المصرية، ولما كان عدد قرى مصر عندئذ ٣٦٠٠ قرية وكان متوسط سكان القرية في المنيا ٥٨٤ نسمة فقد أدى ذلك إلى تقديره لعدد سكان الريف المصري بأنهم ٢,١٠٢,٤٠٠ نسمة، ثم أضاف إلى هذا العدد سكان القاهرة (الذين قدرهم بما يتراوح بين ٢٥٠,٠٠٠ إلى ٢٦٠,٠٠٠ نسمة) وأضاف كذلك المدن المصرية التي يصل عدد سكان كل منها إلى ٣,٠٠٠ نسمة أو أكثر وجملتهم ٣٦٥,٠٠٠ نسمة، وقدر أن عدد سكان الصحارى المصرية ١٣٠,٠٠٠ نسمة، وبذلك وصلت جملة عدد سكان مصر في مطلع القرن التاسع عشر إلى ٢,٥ مليون نسمة تقريباً<sup>(٢)</sup>.

وجرت بعد ذلك عدة تقديرات للسكان خلال القرن التاسع عشر، منها ثلاثة تقديرات في عهد "محمد علي باشا الكبير" ثم تقديران في عهد "الخديو إسماعيل". وأول هذه التقديرات كان في عام ١٨٢١م وبلغ عدد السكان في مصر طبقاً له ٢,٥٤٠,٠٠٠ نسمة وهو لا يزيد كثيراً عن تقدير الحملة الفرنسية، أما ثاني التقديرات في عهد "محمد علي" فكان في عام ١٨٤٦م وبلغ عدد سكان مصر فيه ٤,٥٠٠,٠٠٠ نسمة وبعد عامين (١٨٤٨م) ظهر تقدير آخر هو ٤,٥٤٣,٠٠٠ نسمة، ويرى بعض الباحثين أن ما قام به "محمد علي" في عام ١٨٤٦م يمثل بداية التعدادات في مصر، وأن "محمد علي" حين أصدر أوامره لعمل حصر للسكان استخدم تعبير "تعداد" وأصدر قراراته بذلك إلى القائمين بالتعداد، واستخدم تقنيات تجعل هذا الحصر تعداداً للسكان، وقد ظلت نتائج هذا الحصر أو التعداد في "دار المحفوظات" بالقلعة حتى قام على دراستها بعض المصريين ثم الفرنسيين<sup>(٣)</sup>، وأظهروا بعض الجداول والبيانات المفصلة من واقع سجلات ذلك التعداد.

أما التقديرات اللذان أجريا في عهد "الخدوي إسماعيل" فكانا في عام ١٨٧٢ وبلغ عدد سكان مصر ٥,٢١٠,٠٠٠ نسمة وفي عام ١٨٧٧م حيث أجرى آخر التقديرات فكان عدد سكان مصر فيه ٥,٥١٨,٠٠٠ نسمة<sup>(٤)</sup>.

## ٢ - التعدادات السكانية المصرية :

أجرت مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، اثنا عشر تعداداً للسكان منها تعدادان في أواخر القرن التاسع عشر وقد أجريا في عامي ١٨٨٢م و١٨٩٧م، ثم عشرة تعدادات في القرن العشرين في أعوام ١٩٠٧م، ١٩١٧م، ١٩٢٧م، ١٩٢٧م، ١٩٤٧م، ١٩٦٠م وفي عام ١٩٦٦م أجرى التعداد الوحيد الذي تم بأسلوب العينة وليس الحصر الشامل كبقية التعدادات المصرية، وبعد ذلك أجريت تعدادات ثلاثة هي ١٩٧٦م و١٩٨٦م وأخيراً ١٩٩٦م. ويستلقت النظر في هذه السلسلة من التعدادات ما يلي :

أ - أن التعداد الأول (١٨٨٢م) قد جرى في ظل ظروف أدت إلى اعتبار كثير من الباحثين أنه لا يخرج كثيراً عن التقديرات، وذلك بسبب الظروف التي ارتبطت بإجرائه، فقد حدث ومصر في حالة ثورة ضد الحكم "ثورة عرابي" وما يرتبط بالثورات عادة من اضطراب الأحوال، غير أن الذي ضاعف من هذا الاضطراب واهتزاز صورة السكان هو حدوث الاحتلال البريطاني لمصر في العام نفسه، فإذا أضفنا لذلك عدم خبرة القائمين على جمع البيانات من ناحية وشك السكان في أسباب جمع بيانات عنهم لارتفاع مستوى الأمية والجهل وعدم الثقة في السلطة جميعاً، فإن هذا قد أدى ببعض الباحثين إلى القول بأن أرقامه جاءت أقل من الواقع.

ب- أن التعدادات المصرية ابتداء من التعداد الثاني (١٨٩٧) وحتى التعداد

السابع (١٩٤٧م) كانت تحدث كل عشرة أعوام تقريباً أي بفاصل زمني شبه ثابت، وكان هذا الانتظام النسبي أحد عناصر سهولة إجراء مقارنات وحسابات، وكان من المخطط أن يستمر الأمر على ذلك إلا أن حدوث العدوان الثلاثي على مصر (أكتوبر ١٩٥٦م) أدى إلى تعطيل إجراء تعداد ١٩٥٧م الذي كان قد جرى الإعداد والتخطيط له، وذلك نظراً لحدوث هجرات سكانية داخلية أثرت على الصورة التوزيعية لسكان مصر.

ج - أجرت مصر تعدادها الثامن في عام ١٩٦٠م وقد تم في ظل الوحدة بين مصر وسورية، وتقرر أن يكون بداية لسلسلة جديدة من التعدادات تبدأ بالسنوات الفرية (أي أن يكون التعداد التالي في ١٩٧٠م وهكذا) ولكن حدوث جولة الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧م واحتلال جزء من الأراضي المصرية في سيناء وتهجير سكان مدن قناة السويس واضطراب أحوال توزيع السكان أدى إلى تأجيل إجراء تعداد ١٩٧٠م إلى ١٩٧٦م بعد تحرير جزء من أراضي سيناء واستئناف الملاحقة في قناة السويس، ثم انتظم إجراء التعدادات الأخيرة بعد ذلك كل عشرة أعوام فأجري تعداد ١٩٨٦م ثم ١٩٩٦م، كما أن الفاصل الزمني بين تعدادات ١٩٧٦م حتى ١٩٩٦م كان عشرة أعوام تماماً لانتظام تاريخ إجراء التعداد.

د - أما تعداد ١٩٦٦م الذي أجرى بواسطة أسلوب العينة، وهو أقل وفرة في بياناته وتفصيلاته من التعدادات الشاملة، وبه كثير من العيوب التي تجعل الاعتماد عليه محدوداً ولا يصلح إلا لمقارنة بيانات المحافظات، كما أن المناطق أو المحافظات الصحراوية قد أجملت بياناتها فيه بشدة.

ومع ذلك فإنه يغطي ثغرة وإلا لكان تعداد ١٩٧٦م هو الذي يلي تعداد ١٩٦٠م مباشرة.

### ٣ - سجلات المواليد والوفيات والهجرة:

#### أ - الإحصاءات الحيوية:

وهي إحصاءات تسجيل واقعات الولادة أو الوفاة، وقد جرى الأخذ بأسلوب تسجيل المواليد في مصر منذ مطلع القرن العشرين، غير أن شمول التسجيل ودرجة الدقة فيه والإلزام به لم يكن شاملاً في البداية ولم يكن على درجة واحدة من الثقة في مختلف أنحاء مصر، وخلال الفترة بين أعوام ١٩٠١م-١٩١٥م كان تسجيل بيانات المواليد ونشرها وقفاً على المدن الكبرى التي تمثل عواصم المحافظات الحالية، كما أن الإبلاغ عن واقعات الميلاد لم يكن أمراً إجبارياً، بل كان اختيارياً حتى عام ١٩١٢م حين أصبح عدم الإبلاغ عن واقعات الميلاد جريمة في القانون، ومنذ عام ١٩١٦م بدأت مكاتب الصحة تنتشر في الريف المصري، مما أدى إلى مزيد من الشمول والدقة في تلك البيانات، وقد ظل هذا الأمر منوطاً بوزارة الصحة حتى عام ١٩٦٠م، وكانت البيانات تنشر على أساس "الحدود الصحية" وهي المناطق التي تتبع مكاتب الصحة سواء في المدن أو القرى وتوابعها، ونظراً لوجود بعض الفروق بين الحدود الصحية والحدود الإدارية والمالية التي كانت متبعة بالنسبة لبيانات التعدادات السكانية، فقد نشرت بعض التعدادات (١٩٣٧م و١٩٤٧م) ملاحق مقارنة لأعداد السكان في كل من الوحدات الصحية والوحدات الإدارية.

ومنذ عام ١٩٦١م طبق نظام "السجل المدني" في مصر ونقل إليه اختصاص تسجيل المواليد والوفيات وإصدار شهادات الميلاد بالمعونة مع مكاتب الصحة، كما أصبح "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" هو الذي يتولى نشر هذه البيانات إلى جانب بيانات التعدادات السكانية وغيرها.

هذا وقد أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانات مجمعة

عن الإحصاءات الحيوية لجمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٣٠م وحتى ١٩٧٠م، وهي تضم بيانات عن الخصوبة واتجاهاتها والمواليد والوفيات والعلاقات الزوجية، ثم أصبح الجهاز يصدر نشرة سنوية على مستوى المحافظات عن تلك البيانات.

أما عن بيانات الوفيات، فإن قانونية الإبلاغ عنها ترجع أيضاً إلى عام ١٩١٢م حين أصبح من الضروري الحصول على إذن بالدفن، إلا أنه يمكن أن نجد سجلات للوفيات منذ عام ١٨٢٠م في المدن الكبرى وبخاصة في كل من القاهرة والإسكندرية وبعض عواصم المحافظات الكبرى، ولما كان الحصول على تصريح بدفنه المتوفى ضرورة، فقد أصبح الحصول على بيانات الوفيات أكثر دقة من بيانات المواليد في البداية، وخاصة في القرى والمناطق التي لا توجد بها مكاتب صحية، وقد لوحظ وجود ارتباط بين قصور التسجيل في واقعات كل من المواليد والوفيات بالبعد عن مكاتب الصحة.

ولابد من الإشارة إلى نشر بيانات المواليد والوفيات على مستوى المحافظات يؤدي إلى صعوبة دراسة السكان على مستوى الوحدات الإدارية الوسطى والصغرى (المراكز والأقسام ثم الشيخات والقرى) ففي هذه الحالة لا بد من اللجوء إلى البيانات الأصلية بالسجل المدني وهي غير منشورة أو مكاتب الصحة وهي غير منشورة كذلك، ولهذا فإن معظم الدراسات عن الإحصاءات الحيوية تجري الآن على مستوى المحافظات.

#### ب - إحصاءات وبيانات الهجرة:

يمكن دراسة الهجرة الداخلية في مصر اعتماداً على بيانات كل من محل الإقامة ومحل الميلاد في التعدادات المصرية، ومعظم التعدادات الحديثة (منذ

١٩٦٠م) تورد جداول مقارنة عن محل الميلاد ومحل الإقامة، إلا أن هذا الأسلوب يمثل أحد الوسائل لدراسة الهجرة الداخلية، وبرغم من أنه لا يخلو من عيوب مثل عدم تسجيل أي عمليات انتقال بين فترات إجراء التعداد، والهجرة المرتدة التي لا تسجل غالباً، وأن التعداد يجري بطريقة التعداد الفعلي أي تسجيل بيانات السكان حسب محل إقامتهم وقت إجراء التعداد وليس حسب محل الإقامة المعتاد أو القانوني، كما أنه لا يمكن دراسة الهجرة الداخلية إلا على مستوى المحافظات، برغم ذلك كله يبقى التعداد أهم مصادر دراسة الهجرة الداخلية في مصر.

وقد أجرى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عدداً من الدراسات بأسلوب العينة عن الهجرة الداخلية وكان أهمها هو الذي أجري في عام ١٩٧٩م عن "اختلافات الهجرة الداخلية بالعينة"<sup>(٥)</sup>.

أما عن الهجرة الخارجية فقد أجرى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحثاً عن "مسح الهجرة الخارجية في جمهورية مصر العربية" ونشر في عام ١٩٩١م<sup>(٦)</sup>. هذا وقد أوردت التعدادات الثلاثة الأخيرة ١٩٧٦م، ١٩٨٦م، ١٩٩٦م تقديراً لأعداد المصريين في الخارج، ولكن بدون تفضيلات أو بيان يوضح أسلوب الحصول على هذه التقديرات، ولذلك كثيراً ما يرفض الباحثون الأخذ بهذه الأرقام التي لا يوجد لها سند أو دليل.

أما عن أعداد غير المصريين من المقيمين بمصر، فإن معظم التعدادات المصرية توضح بياناتهم وأحياناً جنسياتهم التفصيلية، ويلاحظ أنه إذا كانت أعداد المصريين في الخارج تأخذ في التزايد تدريجياً منذ عام ١٩٦٠م، فإن أعداد «الأجانب» في مصر كانت تتقلص بصفة عامة منذ عام ١٩٥٦م، وعلى الرغم من تذبذب كل من النازحين والوافدين في الهجرة الدولية إلا أن هذا يمثل الاتجاه العام.

## أولاً: نمو سكان مصر:

### ١ - اتجاهات النمو ومعدلاته:

يمكن دراسة نمو السكان في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بقدر كبير من الثقة في المصادر، وتزداد هذه الثقة في التعدادات الأخيرة على نحو خاص، وسوف تقسم اتجاهات النمو ومعدلاته إلى مرحلتين، تمتد أولاهما بطول القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ثم تمتد الثانية لتشمل النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك على النحو التالي:

#### أ - المرحلة الأولى ١٨٠٠م - ١٩٤٧م:

وتغطي هذه المرحلة ستة تقديرات وسبعة تعدادات للسكان كما يظهر من الجدول رقم (١). ومن الطبيعي أن تختلف درجة الدقة بين التقديرات والتعدادات، ويتضح من الجدول تذبذب الزيادة السكانية السنوية خلال الفترة التي تشمل القرن التاسع عشر ابتداءً من تقديرات الحملة الفرنسية حتى تعداد ١٨٩٧م، فبينما كانت نسبة الزيادة السكانية السنوية خلال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر لا تتعدى ٠,٨٪ فقد ارتفعت المعدلات خلال ربع القرن التالي إلى أكثر من ٣٪ سنوياً، ثم عاودت الانخفاض خلال العقدين التاليين لذلك إلى مستويات تقل عن ١٪ سنوياً بل إلى أقل من نصف ذلك، ولم تبدأ الزيادة السكانية السنوية تسجل نسباً تزيد عن ١٪ إلا قرب الربع الأخير من القرن التاسع عشر، غير أنه يظهر رقم يعطي دلالة واضحة في الفروق بين التقديرات السكانية والتعدادات وهو الرقم الخاص بنسبة النمو السكاني السنوي بين تقدير ١٨٧٧م وتعداد ١٨٨٢م، فهذه النسبة ٤,٦٦٪ بالغة الارتفاع، سواء بالنسبة لما سبقها أو لما أتى بعدها، ولا يمكن تفسير ذلك إلا في ضوء

انخفاض تقديرات السكان السابقة على تعداد ١٨٨٢م، وذلك على الرغم مما يوجه إلى تعداد ١٨٨٢م نفسه من انتقادات بسبب موعد إجرائه غير المناسب كما سبقت الإشارة والذي أدى إلى الشك في أن أرقامه كانت أقل من الواقع، وربما تكون نسبة الزيادة السكانية السنوية بين تعدادي ١٨٨٢م و١٨٩٧م وهي ٨٥,٢٪ أقرب إلى الصحة، برغم ارتفاعها نسبياً عن الفترة التي تلتها.

ولا يمكن في تفسير انخفاض معدلات النمو خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر أن نغفل أثر الحروب التي قامت بها مصر في ظل حكم محمد علي، وما تحدثه تلك الحروب من آثار سواء بالنسبة للحياة الاجتماعية أو الاقتصادية للسكان، هذا علاوة على أن البلاد كانت تنتشر بها أحياناً نوبات من الأوبئة والأمراض التي ترفع من معدلات الوفيات مما كان يترتب عليه وجود نقص في الأيدي العاملة المصرية أحياناً<sup>(٧)</sup>. هذا إلى جانب أن الجنود كانوا يعيدون عن حياتهم الأسرية.

ويمكن أن يضاف عصر الخديوي إسماعيل بعد ذلك بعد كل من عباس الأول وسعيد، إلى فترة الاضطراب في أحوال مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية وانعكاس ذلك كله على انخفاض معدلات الزيادة السكانية، وفي عصر إسماعيل خاصة كان للسخرية في حفر قناة السويس (استغرق العمل فيها من ١٨٥٩م - ١٨٦٩م) أثره في اتجاه بعض المصريين للهجرة إلى خارج مصر، علاوة على استمرار ارتفاع معدلات الوفيات بين كل من الجنود أو عمال السخرية في حفر القناة.

جدول رقم (١) سكان مصر بين ١٨٠٠م - ١٩٤٧م

السنة	نوع البيان	عدد السكان بالآلاف	الزيادة السكانية بالآلاف	الزيادة السنوية %
١٨٠٠	تقدير	٢٥٠٠	-	-
١٨٢١	تقدير	٢٥٤٠	٤٠	٠,٨
١٨٤٦	تقدير	٤٥٠٠	١٩٦٠	٣,٠٨
١٨٤٨	تقدير	٤٥٤٣	٤٣	٠,٩٧
١٨٧٢	تقدير	٥٢١٠	٦٦٧	٠,٦١
١٨٧٧	تقدير	٥٥١٨	٣٠٨	١,١٨
١٨٨٢	تعداد	٦٨٠٤	١٢٨٦	٤,٦٦
١٨٩٧	تعداد	٩٧١٥	٢٩١١	٢,٨٥
١٩٠٧	تعداد	١١٢٨٧	١٥٧٢	١,٥٨
١٩١٧	تعداد	١٢٧٠٥	١٤١٨	١,٢٨
١٩٢٧	تعداد	١٤٢١٨	١٥١٣	١,١٢
١٩٣٧	تعداد	١٥٩٣٣	١٧١٥	١,١٤
١٩٤٧	تعداد	١٩٠٢٢	٣٠٨٩	١,٧٨

مصادر الجدول :

(١) Jomard, E., Memoire Sur la Population Comparée de l'Égypte Ancienne et Moderne, dans, Description de l'Égypte, Paris, 1829, Tome IX, vol.II, pp.96-100.

Crouchley, A.E., The Economic Development of Modern Egypt, Longmans. London, 1938, pp. 50-51; p. 256.

(٢) محمد صبحي عبدالحكيم، سكان مصر، دراسة ديموجرافية، محمد صفي الدين وآخرين، دراسات في جغرافية مصر، القاهرة، ١٩٥٧م، ص ٤٢١.

(٣) التعداد العام للسكان في مصر من ١٨٨٢م - ١٩٤٧م.

وبالنظر إلى الفترة ١٨٤٦م-١٨٩٧م نجد أنه طبقاً لبيانات الجدول (١) فقد تحققت زيادة سكانية بنسبة ١١٥,٨% أي بمعدل ٢٧,٢% سنوياً، وهذه النسبة

مرتفعة للغاية وتعطي اتجاهاً إلى النمو السكاني السريع، ولكن من الصعب التسليم بصحة هذه النسبة المرتفعة، خاصة في ضوء أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية والصحية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والمرجح أن السبب في ذلك يتمثل في أن أرقام التقديرات السكانية في عهد محمد علي وإسماعيل كانت أقل من الواقع وتشارك في ذلك مع تعداد ١٨٨٢م، وعلى الرغم من أن "كليفلاند" يرى أن زيادة السكان السريعة في عهد محمد علي كانت بمثابة عودة لارتفاع النمو السكاني بعد فترة طويلة من سوء الإدارة في العصر المملوكي، فإنه يرى أن جملة سكان مصر في تعداد ١٨٨٢م أقل من الواقع بحوالي ٧٠٠,٠٠٠ نسمة وأن جملتهم في ذلك التعداد يجب أن تكون حوالي ٧,٤٤٠,٠٠٠ نسمة، ولعل هذا يقوي من انتقاد التقديرات السابقة على تعداد ١٨٨٢ والتي اعتمد بعضها على كشوف الضرائب (تقدير ١٨٢١م) أو حصر المنازل (تقدير ١٨٤٦م) وهي بذلك أكثر عرضة للخطأ من تعداد ١٨٨٢م. فإذا اعتبرنا أن النمو السكاني الذي تحقق في الفترة التعدادية الثالثة (أي بين تعدادي ١٨٩٧م و١٩٠٧م) وهي ١,٥٨٪ سنوياً يمثل نسبة مقبولة لنمو السكان في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن قبول العدد الذي اقترحه "كليفلاند" لتعداد ١٨٨٢م ونسبة النمو السنوي بين تعدادي ١٨٩٧م و١٩٠٧م تؤدي إذا استخدم الإسقاط السكاني لعام ١٨٤٦م إلى سكان عددهم ٤,٧٤٢,٥٠٠ نسمة تقريباً للعام المذكور أي بفارق يصل إلى ربع مليون نسمة تقريباً عن تقدير السكان في أواخر عهد محمد علي كما جاء في الجدول رقم (١). كما يصل عدد السكان في عام ١٨٧٢م إلى حوالي ٦,٦٩٠,٧٠٠ نسمة وبفارق كبير يصل إلى ١,٤٨٠,٠٠٠ نسمة، ولعل هذه الأرقام توضح مدى انخفاض تقديرات السكان في مصر خلال القرن التاسع عشر<sup>(٨)</sup>.

أما بالنسبة للنصف الأول من القرن العشرين فإن التعدادات الخمسة التي أجريت توضح اتجاهاً ثابتاً في نسب النمو السكاني السنوي ومعدلاته، ففي خلال الفترة بين ١٩٠٧م - ١٩٤٧م كانت أعلى نسبة للنمو السكاني السنوي هي ١,٧٨٪ وأدنى نسبة هي ١,١٢٪ ويمكن قبول هذه النسب على ضوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي مرت بها مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن أعلى نسبة للنمو السكاني السنوي خلال الفترة المذكورة هي التي تحققت بين تعدادي ١٩٣٧م و١٩٤٧م، وثمة بعض النقد حول هذه النسبة يرتبط بأن تعداد ١٩٤٧م تم بينما كان قد أدخل نظام توزيع حصص من المواد الغذائية على السكان بأسعار مخفضة وفقاً لنظام "بطاقات التموين"، وأن ذلك ربما يكون سبباً في أن ظهر عدد سكان مصر في تعداد ١٩٤٧م أعلى مما كان عليه العدد الفعلي<sup>(٩)</sup>، وأن ذلك أثر بالتالي على ارتفاع نسبة النمو السكاني السنوي بين تعدادي ١٩٣٧م و١٩٤٧م.

وغنى عن البيان أن انخفاض معدلات النمو السكاني السنوي خلال النصف الأول من القرن العشرين بالمقارنة مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كما تظهر في الجدول رقم (١) لا يمكن أن يكون انخفاضاً حقيقياً، بل إنه كان نتيجة لأن درجة الدقة والشمول في البيانات السكانية كانت أكبر، ومعنى هذا أن مابنى على التعدادات السكانية وخاصة بعد التعداد السكاني الأول (١٨٨٢م) يمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر من الثقة، سواء فيما يتعلق بالأرقام المطلقة للسكان أو النسب التي أجريت طبقاً لها، ولا يستثنى من ذلك إلا تعداد ١٩٤٧م كما سبقت الإشارة.

وعلى الرغم من أن بعض معارك الحربين العالميتين الأولى والثانية قد أثرت على بعض أقاليم مصر، إلا أن ميادين تلك المعارك كانت في منطقة قناة السويس وسيناء في الحرب العالمية الأولى، وإلى جانبهما الساحل الشمالي

الغربي لمصر في الحرب العالمية الثانية، ولكن تلك المناطق تشغل حيزاً محدداً من مصر، وهي لا تؤثر في كتلة السكان الرئيسية في البلاد، وبالتالي فإنها لم تؤثر على معدلات النمو بطريقة مباشرة غالباً<sup>(١٠)</sup>.

وفي إيجاز يمكن القول بأن معدلات النمو السكاني خلال الفترة ١٨٠٠م-١٩٤٧م كانت تسمح بأن يتضاعف السكان كل نصف قرن، فإذا كان عدد السكان في عام ١٨٠٠م في حدود ٢,٥ مليون نسمة، فقد ارتفع العدد إلى خمسة ملايين تقريباً في عام ١٨٥٠م ثم إلى عشرة ملايين تقريباً في عام ١٩٠٠م، وهي في جملتها معدلات نمو معقولة بالقياس إلى أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية خلال تلك الفترة.

#### ب - المرحلة الثانية ١٩٤٧م-١٩٩٦م:

أجرت مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين خمسة تعدادات، يوضحها الجدول رقم (٢)، ويمكن القول بأن هذه المرحلة تميزت بوجود ملامح الثورة الديموجرافية فيها بقدر كبير من الوضوح، وبعد التذبذب الذي كان يسود أحوال النمو السكاني، بدأت أحوال مصر السكانية تستقر. غير أنه يلاحظ وجود اضطراب في الفاصل الزمني خلال الربع الثالث من القرن العشرين، فبعد أن كان الفاصل الزمني في حدود عشرة أعوام ابتداء من تعداد ١٨٩٧م وحتى ١٩٤٧م لم يجر تعداد للسكان في عام ١٩٥٧م كما سبقت الإشارة، ومنذ تعداد ١٩٧٦م أصبح الفاصل الزمني عشرة أعوام صحيحة لأن موعد إجراء التعداد أصبح ثابتاً.

ويمكن القول بأن بداية هذه الفترة (١٩٤٧م) هي التي شهدت تحولاً أساسياً في اتجاهات النمو السكاني في مصر، فقد أخذت معدلات الوفيات

في الانخفاض بشكل واضح بعد ذلك التاريخ، على حين ظلت معدلات المواليد ثابتة على ارتفاعها، ويتضح أثر ذلك في أن سكان مصر قد تضاعفوا تماماً خلال هذه الفترة فأصبح عددهم ٣٨ مليوناً في علم ١٩٧٦م في مقابل ١٩ مليوناً في عام ١٩٤٧م، وحدث ذلك في مدى زمني قصير وهو أقل من ثلاثين عاماً (٢٩ عاماً وثمانية شهور) أي بمعدل نمو سنوي قدره ٤,٣٪ بالنسبة لسنة الأساس، وهي نسبة بالغة الارتفاع، وبخاصة إذا ما قورنت بمعدل النمو في الفترة السابقة عليها (١٩٠٧م - ١٩٤٧م) والتي تمتد بطول أربعين عاماً، ولم تؤد الزيادة السكانية فيها إلى أن يتضاعف السكان خلال تلك الفترة ولكنهم ازدادوا بنسبة ٦٨٪ فقط خلال أربعين عاماً وبنسبة زيادة سنوية ١,٧٪ من سنة الأساس، أي أن نسبة النمو السنوي خلال الفترة ١٩٤٧م - ١٩٧٦م وصلت إلى ضعف النسبة بين أعوام ١٩٠٧م - ١٩٤٧م تقريباً.

ومما يزيد من خطورة نمو السكان خلال الفترة ١٩٤٧م-١٩٧٦م، أن مصر قد شهدت خلالها أربع جولات في الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٤٨م، ١٩٥٦م، ١٩٦٧م، ١٩٧٣م) وكان لكل جولة ضحاياها من العسكريين والمدنيين، ومعظمهم من السكان وتخفض فيها معدلات الخصوبة عادة. ومعنى ذلك أن هذه الزيادة السكانية على الرغم من ارتفاعها قد تأثرت ببعض العوامل التي خفضت منها.

أما عن الفترة الممتدة خلال الربع الأخير من القرن العشرين تقريباً، فإن مصر قد دخلت مرحلة النمو السكاني المرتفع والسريع، وبعد أن كان عدد السكان يتضاعف كل نصف قرن تقريباً خلال قرن ونصف (١٨٠٠م-١٩٥٠م) فإن السكان أصبحوا يتضاعفون بعد ذلك كل أقل من ٣٠ عاماً، حيث تضاعف عددهم في تعداد ١٩٧٦م عما كانوا عليه في تعداد ١٩٤٧م، واقترب عددهم من ٦٠ مليوناً في تعداد ١٩٩٦م.

جدول رقم (٢) تطور سكان مصر بين ١٩٤٧م - ١٩٩٦م

تاريخ التعداد	الفاصل الزمني عن التعداد السابق		عدد السكان بالآلاف	الزيادة عن التعداد السابق	
	شهر	سنة		بالآلاف	النسبة %
١٩٤٧/٣/٢٧	-	١٠	١٩٠٢٢	٣٠٨٩	١٩,٤
١٩٦٠/٩/٢٠	٦	٣	٢٦٠٨٥	٧٠٦٣	٢٧,١
١٩٦٦/٥/٣١	٨	٥	٣٠٠٥٣	٣٩٦٨	١٥,٢
١٩٧٦/١١/٢٢	٦	١٠	٣٦٦٢٦	٦٥٥١	٢٠,٢
١٩٨٦/١١/١٨	-	١٠	٤٨٢٥٤	١١٦٢٨	٢٨,٠
١٩٩٦/١١/١٨	-	١٠	٥٩٣١٢	١١٠٥٨	٢١,٠

مصادر الجدول : التعدادات المصرية ١٩٤٧م-١٩٩٦م مع حساب النسب، ولا تشمل الأعداد المصريين في الخارج.

وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين أولهما أن معدلات النمو السكاني في مصر أخذت في الانخفاض النسبي بعد ١٩٧٦م وانتهاء فترات الحروب العربية الإسرائيلية وما أعقبها من ردود فعل سكانية تمثلت في ارتفاع معدلات المواليد ثم اتجاهها إلى الانخفاض لعدد من العوامل التي ترتبط بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ويمكن بذلك القول بأنه إذا كانت مصر قد مرت بمرحلة الانتقال السكاني حتى ١٩٧٦م، فإنها قد بدأت - ببطء - تدخل مرحلة الاستقرار السكاني بعد ذلك وهو ما سنراه عند دراسة الزيادة الطبيعية.

أما الأمر الثاني فهو أنه ابتداءً من تعداد ١٩٧٦م أصبحت التعدادات المصرية تتضمن رقمين عن عدد السكان أولهما عن السكان داخل مصر، والثاني عن تقدير لأعداد المصريين في الخارج، وقدّر تعداد ١٩٧٦م أن عدد

المصريين في الخارج هو ١,٤٢٥,٠٠٠ نسمة، وتعداد ١٩٨٦م قدر ذلك بنحو ٢,٢٥٠,٠٠٠ نسمة، أما في تعداد ١٩٩٦م فقدرت أعداد المصريين في الخارج بحوالي ٢,١٨٠,٠٠٠ نسمة، ولا تظهر هذه الأعداد في الجدول رقم (٢) الذي يضم السكان داخل مصر فقط.

## ٢ - مكونات النمو السكاني:

### أ - المواليد ومعدلاتها:

ظلت معدلات المواليد مرتفعة في مصر منذ مطلع القرن العشرين، حيث بدأت عملية تسجيل واقعات الميلاد، وكان معدل المواليد يزيد عن ٤٠ في الألف منذ بداية القرن العشرين وحتى عام ١٩٦٦م فيما عدا بعض الأعوام التي قل فيها المعدل عن ذلك قليلاً، وهذه الأعوام قد تكون أعواماً منفردة مثل أعوام ١٩١٨م و١٩١٩م ثم ١٩٥٧م، وقد تكون على شكل عدة أعوام متوالية مثل الأعوام من ١٩٤٢م حتى ١٩٤٤م، ويلاحظ أن عامي ١٩١٨م و١٩١٩م شهدا انتشار وباء الانفلونزا في مصر الذي أدى إلى تأثر النساء الحوامل به، كما أنه يمكن أن يكون لثورة ١٩١٩م بعض الأثر في نقص بعض عمليات التسجيل لواقعات المواليد، وأما عام ١٩٥٧م فإنه يمكن أن يكون نتيجة لنقص في عمليات التسجيل أيضاً بعد العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦م وحدوث بعض عمليات التهجير من منطقة قناة السويس، وأما السنوات الثلاث من ١٩٤٢م - ١٩٤٤م فهي ترتبط بالمرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية واضطراب عمليات التسجيل الحيوي من ناحية ووجود بعض العمليات العسكرية في بعض أجزاء مصر من ناحية ثانية.

أما ابتداءً من ١٩٦٧م فقد انخفض معدل المواليد عن ٤٠ في الألف ولم

يعد للارتفاع عنها مرة أخرى، وعلى الرغم من أنه يمكن أن نرجع الانخفاض خلال الفترة ١٩٦٧م-١٩٧٥م إلى حالة الحرب وعدم الاستقرار بين حربي ١٩٦٧م و١٩٧٣م من ناحية وحتى عودة الحياة الطبيعية تدريجياً إلى مدن قناة السويس وسيناء من ناحية أخرى، وبسبب وجود جزء كبير من المجندين الشبان سواء الأزواج الذين لم يعيشوا حياة طبيعية، أو الذين تأجلت زيجاتهم، إلا أنه يمكن القول أن استمرار انخفاض معدل المواليد عن ٤٠ في الألف بعد عودة الحياة الطبيعية إلى مصر بعد ١٩٧٥م حين انتهت العمليات العسكرية، يرجع إلى بداية ظهور نتائج حملات التوعية بشأن تنظيم الأسرة والاتجاه إلى تقليل الإنجاب وتبني نمط الأسرة الصغيرة.

وإذا كان معدل المواليد الخام يحسب طبقاً لواقعات الميلاد، فإن أي قصور في عمليات التسجيل الحيوي يؤدي إلى ظهور معدلات أقل من الواقع، مما يتطلب بعض عمليات التصحيح، وقد قام كل من "البديري" و"فرجاني" و"عمران" بإجراء تعديلات على معدلات المواليد تأخذ في اعتبارها نقص عمليات التسجيل الجوي وبخاصة في المناطق التي تفتقر إلى وجود مكاتب الصحة التي كانت تسجل كلا من واقعات المواليد والوفيات، ولوحظ أن نقص التسجيل يتناسب مع البعد عن مكاتب الصحة تناسباً عكسياً، فكلما زاد البعد عن مكاتب الصحة قلت عمليات التسجيل الجوي بدرجة أكبر. وأسفرت النتائج التي توصل إليها الباحثون -الذين سبقت الإشارة إليهم- عن أن معدلات المواليد بين أعوام ١٩١٥م - ١٩٧٠م كانت تقل في بداية الفترة عن الواقع الفعلي بقدر أكبر، ثم أخذت الفجوة تضيق تدريجياً، وكان الفارق بين المعدل المصحح والخام يصل إلى ٨ في الألف ثم قل ليصبح أقل من واحد في الألف بعد ١٩٧٦م<sup>(١١)</sup>.

أما فيما يرتبط بالأعداد المطلقة للمواليد في مصر، فكانت تصل إلى أقل من ٧٠٠,٠٠٠ مولود سنوياً خلال الفترة ١٩٣٠م - ١٩٤٣م ثم تزايدت لتصل

إلى ما بين ٧٠٠,٠٠٠ و ٨٠٠,٠٠٠ مولود سنوياً بين أعوام ١٩٤٦م - ١٩٤٩م وعند انتصاف القرن العشرين أصبحت في حدود ٩٠٠,٠٠٠ مولود سنوياً، ثم أصبح عدد المواليد يتخطى المليون سنوياً ابتداء من عام ١٩٥٨م، ثم توالى الزيادة ليصبح المتوسط أكثر من ١,٥ مليون مولود سنوياً ابتداء من عام ١٩٧٩م وفي خلال الفترة من ١٩٨٥م - ١٩٨٨م كان يقترب من ٢ مليون مولود سنوياً ولكنه تراجع قليلاً خلال الفترة ١٩٨٩م - ١٩٩٧م ليصبح في حدود ١,٧ مليون مولود سنوياً<sup>(١٢)</sup>.

#### ب - الوفيات ومعدلاتها:

يمكن اعتبار عام ١٩٤٧م علامة فاصلة فيما يتعلق بمعدلات الوفيات العامة في مصر، حيث ظلت معدلات الوفيات العامة أعلى من ٢٥ من الألف منذ مطلع القرن العشرين حتى عام ١٩٤٦م، ثم بدأت تقل عن ذلك في عام ١٩٤٧م وأخذ المعدل العام للوفيات في الانخفاض تدريجياً بعد ذلك وحتى نهاية القرن العشرين.

وعلى الرغم من أنه يوجه النقد أيضاً إلى معدلات الوفيات العامة، حيث يقرر بعض الباحثين أنها أقل من الواقع ويدخلون عليها تصويبات تصحح من أخطائها، وأن الفارق بين المعدلات المسجلة والمصححة للوفيات كان يصل إلى ١٠ في الألف في مطلع القرن العشرين ثم انخفض الفارق إلى ٢ في الألف فقط في عقد الثمانينيات وأصبح أقل من ذلك في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فإنه يمكن القول بأن معدلات الوفيات العامة بدأت في الانخفاض كما سبق منذ عام ١٩٤٧م الذي شهد نهاية انتشار الأمراض الوبائية كالكوليرا والدفتريا والتيفوس البوابي والملاريا وغيرها، كما أن مكاتب الصحة أخذت في الانتشار في الريف المصري مما أدى إلى انخفاض واضح في أعداد ومعدلات الوفيات منذ عام ١٩٤٧م كما سبق.

ومنذ عام ١٩٥٠م انخفض معدل الوفيات العامة في مصر عن ٢٠ في الألف وانخفض عن ذلك ابتداءً من عام ١٩٧٠م ليكون في حدود بين ١٤ في الألف إلى ١١ في الألف، إلا أنه انخفض إلى ١٠ في الألف في عام ١٩٨٠م ثم إلى أقل من ٨ في الألف في عام ١٩٨٩م، ومنذ عام ١٩٩١م أصبح في حدود أقل من ٧ في الألف<sup>(١٣)</sup>.

ووصول معدلات الوفيات إلى ما بين ٧-٦ في الألف سنوياً يعني وصول هذا المستوى إلى ما تحقق في الدول المتقدمة التي تطبق أحدث أساليب الرعاية الصحية والطب الوقائي من ناحية، وتعنى وصول الخدمات الصحية إلى كل أجزاء مصر، وإلى ارتفاع كل من المستوى الاجتماعي والوعي لدى السكان من ناحية أخرى.

### معدل وفيات الأطفال الرضع :

حدث تطور واضح في انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ففي مطلع القرن العشرين كان معدل وفيات الأطفال الرضع يصل إلى ٢٥٠ في الألف، وكان يرتفع عن ذلك في بعض الأعوام، كما حدث في عام ١٩١٨م حين وصل إلى ٢٨٢ في الألف، ولكنه أخذ في الانخفاض منذ عام ١٩٤٧م حين وصل إلى ١٢٧ في الألف، وصل في هذه الحدود حتى عام ١٩٧٣م حين سجل لأول مرة انخفاضاً عن مائة في الألف، أي أنه بعد أن كان ربع الأطفال الذين يولدون في أوائل القرن العشرين كانت تدركهم الوفاة قبل أن يتموا عامهم الأول، انخفضت النسبة إلى ١٠٪ من الأطفال تقريباً ابتداءً من عام ١٩٧٣م، وبعد أن كانت وفيات الأطفال الرضع تتراوح بين ٢٥٪ و ٣٠٪ من جملة الوفيات بين ١٩٤٧م-١٩٧٠م وكانت تصل أحياناً إلى ثلث إجمالي الوفيات العامة، أخذت في الانخفاض تدريجياً لتصل إلى أقل من ٤٠ في الألف كنسبة عامة لوفيات الأطفال الرضع منذ عام

١٩٧٧م ولتتخفص إلى ٣٩,١ في الألف في عام ١٩٩٠م ثم إلى ٢٧,٦ في الألف في عام ١٩٩٨م، ولا شك في أن الاهتمام بصحة المرأة والطفل، واتباع نظم فعالة في تطعيم الأطفال وتحصينهم ضد الأمراض، وانتشار هذه الخدمات الصحية في المدن والريف معاً، كان من العوامل الفعالة في انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع، وكذا انخفاض معدلات وفيات الأمومة، وكانت معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة قد انخفضت في مصر في عام ٩٢/٩٢ إلى ١٧٤ لكل مائة ألف حالة ولادة، وتقدر الدراسة الاسترشادية لوفيات الأمهات أن هذا المعدل قد انخفض في عام ١٩٩٧م إلى ٩٦,٦ لكل مائة ألف حالة ولادة لمولود حي.

جدول رقم (٣) متوسطات المعدلات الحيوية في مصر  
في النصف الثاني من القرن العشرين كل خمس سنوات

الفترة	متوسط معدل المواليد في الألف	متوسط معدل الوفيات في الألف	متوسط معدل الزيادة الطبيعية في الألف
١٩٥١-١٩٤٧	٤٣,٥	٢٠,٢	٢٣,٣
١٩٥٦-١٩٥٢	٤٢,٠	١٧,١	٢٤,٩
١٩٦١-١٩٥٧	٤١,٦	١٦,٧	٢٤,٩
١٩٦٦-١٩٦٢	٤١,٧	١٥,٨	٢٥,٩
١٩٧١-١٩٦٧	٣٧,٤	١٤,٩	٢٢,٥
١٩٧٦-١٩٧٢	٣٥,٨	١٢,٩	٢٢,٩
١٩٨١-١٩٧٧	٣٧,٩	١٠,٦	٢٧,٣
١٩٨٦-١٩٨٢	٣٧,٨	٩,٤	٢٨,٤
١٩٩١-١٩٨٧	٣٤,٦	٨,٢	٢٦,٤
١٩٩٦-١٩٩٢	٢٧,٢	٦,٥	٢٠,٧

مصادر الجدول: حسب المعدلات من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.



## ج - معدلات الزيادة الطبيعية :

من الشكل رقم (١) والجدول رقم (٢) يتضح أنه يمكن التمييز بين فترتين واضحتين في الزيادة الطبيعية لسكان مصر، ويوضح الشكل ذلك بصورة أكبر، حيث إنه يعتمد على بيانات تمتد من عام ١٩١٧م حتى ١٩٩٧م، أما الفترة الأولى فتمتد بين أعوام ١٩١٧م وحتى ١٩٤٦م وتتسم بملامح ما يمكن أن يطلق عليه المرحلة البدائية في الزيادة الطبيعية لسكان مصر حيث كانت معدلات المواليد والوفيات معاً مرتفعة مما ترتب عليه انخفاض نسبي في الزيادة الطبيعية. وكانت هذه المعدلات أقل من ٢٠ في الألف خلال سنوات هذه الفترة كلها.

وربما يلفت النظر في هذه الفترة أن العام الوحيد الذي سجلت فيه معدلات الزيادة الطبيعية في مصر "تناقص سكاني" هو عام ١٩١٨م الذي كانت فيه معدلات المواليد أقل من معدلات الوفيات، ولذلك تناقص عدد سكان مصر في ذلك العام، ويتراوح معدل النقص بين ٠,٧ في الألف بالنسبة للبيانات المسجلة و ٢,٧ في الألف بالنسبة للبيانات المصححة التي قام بها بعض الباحثين، وارتبط ذلك بموجة من وباء الأنفلونزا التي رفعت من معدلات الوفيات وقللت من معدلات المواليد.

أما بعد عام ١٩٤٧م فقد بدأت معدلات الزيادة الطبيعية في الارتفاع التدريجي نتيجة لبقاء معدلات المواليد مرتفعة واتجاه معدلات الوفيات إلى الانخفاض، وبذلك يمكن اعتبار عام ١٩٤٧م بداية دخول مصر في المرحلة الانتقالية من النظرية الديموجرافية الانتقالية. على أنه يظهر من الجدول رقم (٣) أن اتجاه معدلات الزيادة الطبيعية إلى الارتفاع منذ عام ١٩٤٧م ظل يحدث حتى عام ١٩٦٦م، ثم أدركه انخفاض خلال الفترة بين ١٩٦٧م - ١٩٧٦م، ولعل تفسير ذلك يرتبط بحالة الحرب التي استمرت فعلياً بين ١٩٦٧م و ١٩٧٣م وبقاء أعداد كبيرة من المجندين وتأجيل كثير من الزيجات نتيجة لهذه

الحروب وما يرتبط بها من عدم استقرار، ثم حدث تعويض أدى إلى عودة معدلات الزيادة الطبيعية إلى الارتفاع بنسبة أكبر خلال الفترة الثالثة والتي تمتد بين أعوام ١٩٧٧م وحتى ١٩٩١م نتيجة لعودة المجندين إلى أعمالهم المدنية وأسرههم وعودة الحياة الطبيعية بين المتزوجين منهم وإتمام عمليات الزواج التي تأجلت بسبب الحرب، أما الأعوام الخمسة الأخيرة من الجدول ١٩٩٢م-١٩٩٦م فقد حدث بها انخفاض مرة أخرى في معدلات الزيادة الطبيعية، على أنه لا يمكن القول بأن ذلك يمثل وصول مصر إلى المرحلة الاستقرارية في النظرية الديموجرافية الانتقالية، وذلك لأنه إذا كان معدل الوفيات قد حقق انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى المستويات التي سبق أن حققتها الدول المتقدمة والتي وصلت إلى المرحلة الاستقرارية، فإن معدل المواليد ما يزال مرتفعاً نسبياً، ولعل انخفاض معدل المواليد يحدث خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وعندئذ تدخل مصر المرحلة الاستقرارية.

ويرتبط بالزيادة الطبيعية كل من الخصوبة المكتملة للمرأة المصرية، وتوقع الحياة عند الميلاد. أما بالنسبة للخصوبة، فإنها مرتفعة لدى المرأة المصرية، حيث تقل نسبة النساء العواقر عن ٢,٤٪ من جملة النساء في سن الحمل، وترتب على ذلك أن معظم النساء منجبات، ونظراً لأن الزواج يحدث في مصر عادة في أعمار صغيرة، فإن حجم الأسرة في مصر كبير، ويصل عدد الأطفال للمرأة مكتملة الخصوبة في مصر ٨,٤ أطفال وإن كان قد انخفض في عام ١٩٩٠ إلى ١,٤ أطفال، وثمة فروق بين المدينة والريف وبين الوجه القبلي والوجه البحري فعلى حين تصل الخصوبة المكتملة في بعض محافظات الوجه القبلي مثل قنا إلى ٤,٩ مواليد وفي سوهاج إلى ٨,٧ مواليد وفي الجيزة والفيوم إلى ما بين ٧-٨ مواليد، فإنها تصل في بعض محافظات الوجه البحري إلى ٨,٦ مواليد في محافظة البحيرة و ٤,٨ مواليد في محافظة الشرقية-

و ٨,٣ مواليد في الاسماعيلية و ٧,٨ مواليد في الدقهلية و ٧,٦ مواليد في دمياط و ٧,٩ مواليد في كفر الشيخ.

وقد أظهر المسح القومي للخصوبة (١٩٨٨م) أن متوسط عدد المواليد للنساء في أعمار ٤٥-٤٩ تصل إلى ٦,١ مواليد وأن ١٥,٨٪ منهن قد أنجبن عشرة أطفال فأكثر في مقابل ٢,٦٪ لم ينجبن مطلقاً وأن ٢٪ من النساء أنجبن طفلاً واحداً و ٤,٩٪ أنجبن طفلين و ٨٪ أنجبن ٣ أطفال و ٩,٧٪ أنجبن ٤ أطفال و ١١,٣٪ أنجبن ٨ أطفال و ٩,١٪ أنجبن ٩ أطفال<sup>(١٤)</sup>.

أما أمد الحياة في مصر فقد ارتفع من ٣٦ عاماً للذكور و ٤٢ عاماً للإناث في عام ١٩٣٧م ليصبح ٥٢ عاماً و ٥٤ عاماً على الترتيب في تعداد ١٩٦٠م، ثم أصبح في عام ١٩٨٥ للذكور ٥٦,٨ عاماً وللإناث ٥٩,٥ عاماً وارتفع في عام ١٩٨٩م إلى ٦٢ عاماً للذكور و ٦٣,٦ عاماً للإناث<sup>(١٥)</sup>.

#### د - الهجرات الدولية:

لا تشكل الهجرة الدولية عنصراً مؤثراً في نمو السكان في مصر، إذا أخذنا في الاعتبار الهجرات الوافدة، وكانت الهجرات النازحة لا تجتذب المصريين لمغادرة بلدهم حتى وقت قريب، إلا أن ثمة قدراً من التغيير في الصورة العامة للهجرة الدولية للمصريين إلى الخارج خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

وقد سجل تعداد ١٩٤٧م عدد من يقيمون بمصر ممن ولدوا خارجها بأنهم ١٢٠,٠٠٠ نسمة اعتبروا هجرة خارجية، وكان من هذا العدد ٦٣,٠٠٠ من المصريين الذين ولدوا خارج مصر و ٧٥,٠٠٠ من الأجانب المقيمين بمصر، ومعنى ذلك أن ٦٪ من سكان مصر في تعداد ١٩٤٧م ولدوا خارجها. وسجل تعداد ١٩٦٠م عدد الأجانب في مصر بحوالي ١٤٣,٠٠٠ نسمة يشكلون ٦٪

أيضاً من جملة سكان مصر، وفي تعداد ١٩٦٦م كان عدد الأجانب المقيمين بمصر ٩١,٠٠٠ نسمة بنسبة ٣٪ من جملة السكان، وفي تعداد ١٩٧٦م بلغ العدد ١١٥,٠٠٠ نسمة (٣٪ من السكان) ثم في تعداد ١٩٨٦م انخفض العدد إلى ١٠٨,٠٠٠ نسمة ليترتفع مرة أخرى في تعداد ١٩٩٦م إلى ١٢١,٥٣٤ نسمة بنسبة ٢٪ من جملة السكان في التعدادين.

أما أعداد المصريين في الخارج فلم تظهر إلا في تعداد ١٩٧٦م الذي قدرهم بحوالي ١,٤٢٥,٠٠٠ نسمة في تعداد ١٩٨٦م ارتفع العدد إلى ٢,٢٥٠,٠٠٠ نسمة وأخيراً في تعداد ١٩٩٦م قدر عددهم بحوالي ٢,١٨٠,٠٠٠ نسمة، إلا أنه لا توجد أية بيانات مفصلة عن هذه الأعداد.

أما أعداد المصريين الذين هاجروا إلى الخارج نهائياً وليس في هجرة مؤقتة بسبب الدراسة أو العمل أو غير ذلك، فقد وصلت إلى ٣١,٦٤٩ مهاجراً خلال الفترة ١٩٦٢م-١٩٧٩م منهم ١٧,٠٠٠ من المهاجرين الأصليين والباقي من المرافقين، وقد اتجه معظمهم إلى دول ثلاث هي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، مع أعداد قليلة إلى دول أخرى. أما المصريون الذين يعملون في الخارج وفي هجرة مؤقتة فإن معظمهم قد اتجه إلى الدول العربية وخاصة السعودية والكويت والإمارات وليبيا وسلطنة عمان وأحياناً إلى العراق.

### ٣ - مستقبل النمو السكاني:

ظهرت خلال الربع الأخير من القرن العشرين بعض الدراسات عن احتمالات النمو السكاني في مصر حتى نهاية القرن، وكانت معظم تلك الدراسات تعتمد على ماتحقق من نمو سكاني خلال القرن التاسع عشر ومعظم سنوات القرن العشرين، إلا أن هذه الدراسات والتنبؤات وضعت فروضاً ثلاثة للنمو وحتى نهاية القرن العشرين (في عام ٢٠٠٠) وذلك على النحو التالي:

أ - في حالة تناقص معدلات الإنجاب الكلي عن متوسطات أوائل السبعينيات بنسبة ٠,٠٠٥ سنوياً يصل عدد السكان إلى ٧٠,٣٣١,٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٠ وهذا الفرض هو أعلى الاحتمالات طبقاً لدراسات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ب - في حالة تناقص معدلات الإنجاب الكلي بنسبة ٠,٠٠١ سنوياً عن متوسطات السبعينيات يصل عدد السكان إلى ٦٥,٩ مليون نسمة وهذا هو الفرض المتوسط.

ج - في حالة تناقص معدلات الإنجاب الكلي بنسبة ١,٥ في الألف سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥م - ١٩٨٥م ثم بنسبة ١,٠ في الألف خلال الفترة ١٩٨٥- ١٩٩٥م يصل عدد سكان مصر في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠,٥ مليون نسمة وهذا هو أقل الفروض<sup>(١٦)</sup>.

وبعد أن ظهرت هذه الأرقام كان ثمة اتجاه بأن أكثر الفروض احتمالاً هو أعلى الفروض أو أوسطها على الأقل، وذلك لارتفاع معدلات المواليد بعد عام ١٩٧٣م في فترة التعويض التالية لما بعد الحرب، غير أن النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦م أظهرت أن أقل الفروض هو الذي يمكن أن يتحقق بالفعل مع تعديل بين أرقامه وبين الفرض المتوسط.

أما خلال الفترة حتى نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين فقد أعدت وزارة التخطيط المصرية بالتعاون مع الأمم المتحدة بتقدير عدد السكان في مصر ويظهر ذلك في الجدول رقم (٤)، الذي يوضح عدد السكان في الأقاليم التخطيطية المصرية وجملة عدد السكان في جمهورية مصر العربية بالألف نسمة حتى عام ٢٠٢٥.

جدول رقم (٤) توقعات أعداد السكان في الأقاليم التخطيطية  
بجمهورية مصر العربية في الفترة بين أعوام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٥ (بالآلف)

المحافظات الداخلية في الإقليم	تقديرات أعداد السكان (بالآلف) في سنوات					الإقليم
	٢٠٢٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	
القاهرة الكبرى	٢٤,٥٧٥	٢٢,٢٨٠	٢١,٩٦٥	٢٠,٥١٦	١٩,٠٠٠	القاهرة الكبرى
الإسكندرية	١٢,١٤٠	١١,٥٠٠	١٠,٨٥١	١٠,١٢٥	٩,٢٨٦	الإسكندرية
الدلتا	٢١,١١٦	٢٠,٠٤٥	١٨,٩١٢	١٧,٦٦٥	١٦,٣٦٠	الدلتا
القناة	٩,٨٧٣	٩,٣٥٣	٨,٨٢٤	٨,٢٤٢	٧,٦٣٣	القناة
شمال وجنوب سيناء						
شمال الصعيد	١٠,٩٩٥	١٠,٣٧٨	٩,٧٩٢	٩,١٤٦	٨,٤٧٠	شمال الصعيد
أسيوط	٤,٤٨٤	٤,٢٤٨	٤,٠٠٨	٣,٧٤٣	٣,٤٦٧	أسيوط
جنوب الصعيد	١٠,٧٨٦	١٠,٢١٨	٩,٦٤١	٩,٠٠٥	٨,٣٢٩	جنوب الصعيد
جملة الجمهورية	٩٣,٩٧٦	٨٩,٠٢٥	٨٣,٩٩٨	٧٨,٤٥٦	٧٢,٦٥٨	جملة الجمهورية

مصادر الجدول : U.N., World Population Prospects 198n/8, New York 1989, pp. 78-79

وانظر أيضاً :

وزارة التخطيط، الاستراتيجية المكانية القومية، الجداول، جدول رقم (٥).

وربما يكون من أهم الاتجاهات التي ستؤثر في نمو سكان مصر في المستقبل الاتجاه إلى نمط الأسرة الصغيرة وانخفاض معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة لذلك مما سينعكس أثره على دخول مصر مع نهاية الربع الأول للقرن الحادي والعشرين للمرحلة الاستقرارية والنمو السكاني البطيء نتيجة لذلك، أما من حيث نمط توزيع السكان على الأقاليم التخطيطية فسوف تظل القاهرة الكبرى هي أكبر أقاليم مصر السكانية يليها الدلتا ثم إقليم الإسكندرية.

## ثانياً : توزيع السكان وكثافتهم:

## ١- أنماط التوزيع والكثافة:

يظهر توزيع سكان مصر على أقاليمها الجغرافية في الجدول رقم (٥)، ومن أرقام هذا الجدول يتضح أن ثمة تبايناً واضحاً بين توزيع السكان في كل من الوجه البحري والصعيد من ناحية، أي أقاليم المعمور المصري في الدلتا والوادي وبين المناطق الصحراوية التي تشكل النسبة الكبرى من مساحة الأراضي المصرية وإن لم تكن داخلة ضمن المعمور.

جدول رقم (٥) توزيع السكان على الأقاليم الجغرافية في مصر  
خلال التعدادات ١٩٤٧م - ١٩٩٦م

الإقليم	تعداد ١٩٤٧م		تعداد ١٩٨٦م		تعداد ١٩٩٦م	
	العدد بالآلاف	%	العدد بالآلاف	%	العدد بالآلاف	%
محافظة الدلتا	٨٢٤٤	٤٣,٥	٢٠٣٣١	٤٢,٢	٢٤١٩٤	٤٠,٨
محافظة الصعيد	٧١٩٩	٣٧,٩	١٧٠٦٧	٣٥,٤	٢٢٥٥٧	٣٨,٠
القاهرة والإسكندرية	٣٠١٠	١٥,٩	٨٩٧٠	١٨,٦	١٠١٤٠	١٧,١
منطقة قناة السويس	٣٥٣	١,٩	١٢٧١	٢,٦	١٦٠٥	٢,٧
المحافظات الصحراوية	١٦١	٠,٨	٥٦٥	١,٢	٨١٨	١,٤
جملة سكان مصر	١٨٧٦٧	١٠٠	٤٨٢٠٥	١٠٠	٥٩٣١٣	١٠٠

مصادر الجدول : حسب النسب من بيانات التعدادات المذكورة.

ويتضح أنه يمكن أن نميز في المعمور المصري بين عدد من أقاليم التركيز السكاني، حيث تشغل محافظات الدلتا الثمانية وهي دمياط والدقهلية

والشرقية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والقليوبية والبحيرة، المرتبة الأولى بين أقاليم مصر الجغرافية السكانية، وعلى الرغم من أن نسبة سكانها إلى جملة سكان مصر تتناقص تدريجياً، إلا أنها في التعداد الأخير للقرن العشرين كانت تضم أكثر من ٥/٢ من جملة سكان مصر. وتأتي محافظات الصعيد الثمانية وهي الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان في المرتبة الثانية من أقاليم التركز السكاني في مصر، وعلى الرغم من أن سكان هذه المحافظات انخفضت نسبتهم في تعداد ١٩٨٦م عما كانوا عليه في تعداد ١٩٤٧م، إلا أن النسبة ارتفعت مرة أخرى في تعداد ١٩٩٦م، ولعل ذلك يمثل بداية لتحول الصعيد من إقليم طرد إلى إقليم جذب سكاني.

أما ما يمكن أن يكون إقليمياً ثالثاً للتركز السكاني فهو الذي يشمل مدينتي القاهرة والإسكندرية، وكانت المدينتان تشكلان في عام ١٩٨٦م نسبة أكبر من ١٩٤٧م أو مما حدث في ١٩٩٦م، ويرتبط ذلك بأن معدلات الهجرة الداخلية إليهما كانت مرتفعة في ١٩٨٦م ثم انخفضت نسبياً في ١٩٩٦م وربما يمكن ربط ذلك بزيادة نسبة محافظات الصعيد في تعداد ١٩٩٦م حيث إن "مدينة الجيزة" أصبحت تستقبل هجرات كانت تتجه قبل ذلك إلى القاهرة.

وتأتي محافظات منطقة قناة السويس في المرتبة الرابعة، وتتزايد نسبة سكان هذه المحافظات الثلاث (بور سعيد، الإسماعيلية والسويس) من تعداد لآخر لما تمثله من جذب للهجرات الداخلية ولفرص العمل فيها، أما محافظات الصحارى المصرية الخمس وهي مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية، فإنها لا تضم سوى نسبة محدودة من سكان مصر، وإن كانت هذه النسبة المتواضعة آخذة في الارتفاع تدريجياً من تعداد لآخر.

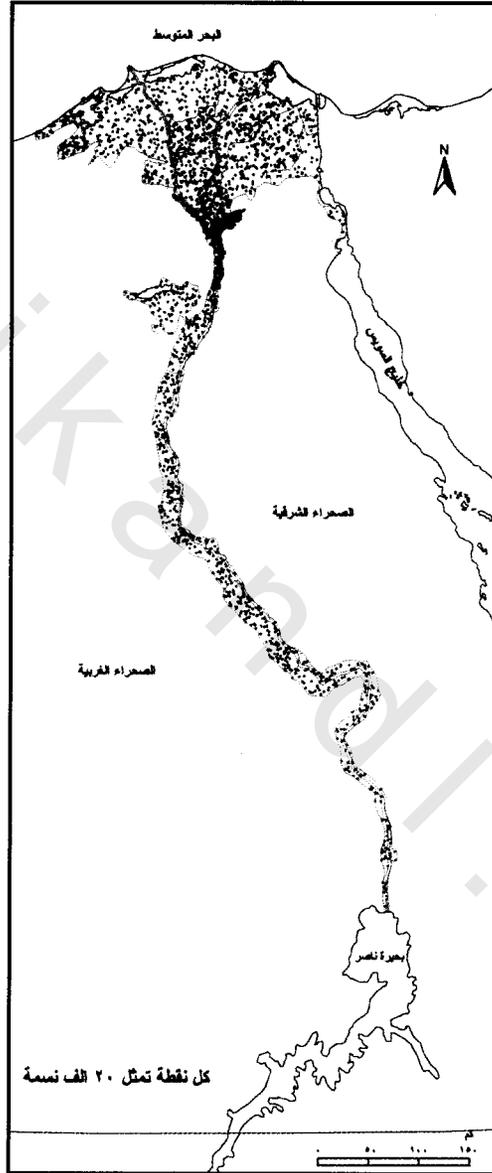
أما عن توزيع السكان على المحافظات المصرية والوزن النسبي لسكان هذه المحافظات في تعداد ١٩٩٦م كما يتضح من الجدول رقم (٦)، والذي يمكن أن نستخلص منه أن الوحدات الإدارية المصرية (المحافظات) تتباين في وزنها السكاني الذي يتضح من كل من النسبة المئوية لسكان كل محافظة إلى جملة سكان مصر والذي يؤدي إلى تفاوت المرتبة السكانية للمحافظات، ويوضح الجدول أن محافظة القاهرة هي أكبر المحافظات المصرية سكاناً وهي تحتل المرتبة الأولى بين محافظات مصر منذ أقدم التعدادات المصرية، وقد حافظت على هذه المرتبة لما يتوافر بها من فرص للعمالة والخدمات وهي ليست أكبر المدن المصرية فحسب، ولكنها أكبر المدن العربية والإفريقية، وتمثل بذلك نقطة جذب للهجرات الداخلية من كل أنحاء مصر.

وإذا كانت محافظة الجيزة تظهر في المرتبة الثانية في تعداد ١٩٩٦م، فإنها لم تحتل هذه المرتبة إلا ابتداءً من تعداد ١٩٨٦م، وكانت في المرتبة الثانية عشرة في تعدادي ١٩٣٧م و١٩٤٧م ثم أخذت في التقدم إلى المرتبة الحادية عشرة في تعداد ١٩٦٠م ثم الخامسة في تعداد ١٩٧٦م ولكن الهجرة الداخلية وخاصة إلى مدينة الجيزة التي يمكن اعتبارها أهم مكونات "القاهرة الكبرى" خارج النطاق الإداري لمدينة القاهرة العاصمة، أدت إلى نمو سكاني هائل لكل من محافظة الجيزة ومدينة الجيزة معاً، ومن المحافظات التي تغيرت مراتبها السكانية في الدلتا كل من الدقهلية والشرقية والغربية، وقد تقدمت الشرقية لتصبح في المرتبة الثالثة في تعداد ١٩٩٦م وتسبق الدقهلية، وكانت الدقهلية في المرتبة الثانية بعد القاهرة في تعداد ١٩٧٦م ثم أصبحت الثالثة في ١٩٨٦م والرابعة في ١٩٩٦م، أما الشرقية فكانت تتأرجح بين الثالثة والرابعة في تلك التعدادات.

جدول رقم (٦) المساحة وعدد السكان للمحافظات المصرية (١٩٩٦)

المرتبة السكانية	عدد السكان ونسبتهم		المساحة بالكيلو متر المربع			المحافظة
	%	العدد	الكلية	غير مأهولة	المأهولة	
١	١١,٥	٦٨٠٠٩٩٢	٢١٤,٢٠	-	٢١٤,٢٠	القاهرة
٧	٥,٦	٢٢٢٩٠٧٦	٢٦٧٩,٣٦	٢٣٦٥,٠٠	٣١٤,٣٦	الاسكندرية
٢٠	٠,٨	٤٧٢٢٣٥	٧٢,٠٧	-	٧٢,٣٦	بور سعيد
٢١	٠,٧	٤١٧٥٢٧	١٧٨٤٠,٤٢	١٧٥٢٢,٥٠	٣٠٦,٩٢	السويس
١٨	١,٥	٩١٣٥٥٥	٥٨٩,١٧	-	٥٨٩,١٧	دمياط
٤	٧,١	٤٢٢٣٩١٩	٢٤٧٠,٩٠	-	٢٤٧٠,٩٠	الدقهلية
٣	٧,٢	٤٢٨١٠٦٨	٤١٧٩,٥٥	-	٤١٧٩,٥٥	الشرقية
٩	٥,٦	٢٣٠١٢٤٤	١٠٠١,٠٩	-	١٠٠١,٠٩	القليوبية
١٤	٣,٨	٢٢٢٣٦٥٩	٣٤٣٧,١٢	-	٣٤٣٧,١٢	كفر الشيخ
٦	٥,٧	٢٤٠٦٠٢٠	١٩٤٢,٢١	-	١٩٤٢,٢١	الغربية
١٢	٤,٧	٢٧٦٠٤٣١	١٥٣٢,١٣	-	١٥٣٢,١٣	المنوفية
٥	٦,٨	٣٩٩٤٢٩٧	١٠١٢٩,٤٨	٥٥٤٠,٠٠	٤٥٨٩,٤٨	البحيرة
١٩	١,٢	٧١٤٨٢٨	١٤٤١,٥٩	-	١٤٤١,٥٩	الاسماعيلية
٢	٨,١	٤٧٨٤٠٩٩	٨٥١٥٣,٥٦	٨٤٠٩٥,٤١	١٠٥٨,١٥	الجيزة
١٦	٣,١	١٨٥٩٢١٤	١٢٢١,٥٠	-	١٢٢١,٥٠	بني سويف
١٥	٣,٤	١٩٨٧٩٧٧٤	١٨٢٧,١٠	-	١٨٢٧,١٠	الفيوم
٨	٥,٦	٣٢١٠١٢٩	٢٢٦١,٧٠	-	٢٢٦١,٧٠	المنيا
١١	٤,٧	٢٨٠٢٣٣٤	١٥٥٣,٠٠	-	١٥٥٣,٠٠	أسيوط
١٠	٥,٥	٣١٢١١٥	١٥٤٧,٢٠	-	١٥٤٧,٢٠	سوهاج
١٣	٤,١	٢٨٠٣١٥٤	١٨٥٠,٦٠	-	١٨٥٠,٦٠	قنا والأقصر
١٧	١,٦	٩٧٤٠٦٨	٦٧٨,٤٥	-	٦٧٨,٤٥	أسوان
٢٤	٠,٣	١٥٧٣١٥	٢٠٣٦٨٥,٠٠	٢٠٣٦٨٥,٠٠	-	البحر الأحمر
٢٥	٠,٢	١٤١٧٧٤	٢٧٦٥٠٥,٠٠	٢٧٦٥٠٥,٠٠	-	الوادي الجديد
٢٣	٠,٤	٢١٢٠٠١	٢١٢١١٢,٠٠	٢١٢١١٢,٠٠	-	مطروح
٢٢	٠,٤	٢٥٢١٦٠	٦٠٧١٤	٦٠٧١٤	-	شمال سيناء
٢٦	٠,١	٤٥٨٢٦	=	=	-	جنوب سيناء
-	١٠٠,٠	٥٩٢١٢٩١٤	٩٩٧٧٢٨,٤٠	٩٦٢٥٤٩,٩١	٣٥١٨٨,٤٩	الجمهورية

مصادر الجدول: بيانات تعداد ١٩٩٦ والكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٨ م ص ص ٢٢-٢٣، ص ص ١٣-١٤ ولا تضم المساحة المياه الإقليمية.



شكل (٢)

توزيع السكان في الوادي والدلتا سنة ١٩٩٦



شكل (٣)

كثافة السكان في الوادي والدلتا سنة ١٩٩٦

وفي مقارنة مراتب المحافظات سكانياً في كل من الدلتا والصعيد، نلاحظ أنه باستثناء الجيزة، فإن محافظة الدلتا تكون في مراتب تسبق مراتب محافظات الصعيد، وتلي محافظة الجيزة من حيث الحجم في محافظات الصعيد، محافظة المنيا التي تحتل المرتبة الثامنة بين المحافظات المصرية ثم محافظة سوهاج التي تحتل المرتبة العاشرة أما في الوجه البحري فإن كلاً من محافظتي الشرقية والدقهلية تضم سكاناً يزيدون عن أربعة ملايين نسمة في كل منهما وهو ما لا يتوافر في محافظات الصعيد إلا بالنسبة لمحافظة الجيزة فقط.

وبالنسبة لأقل المحافظات سكاناً من المحافظات الزراعية في الوادي والدلتا نجد أن محافظتي دمياط وأسوان فقط هما المحافظتان اللتان يقل سكان كل منهما عن مليون نسمة في تعداد ١٩٩٦م، ولا يشترك معهما في ذلك سوى محافظات مدن القناة من ناحية والمحافظات الصحراوية من ناحية أخرى.

وقد حافظت كل من أسوان ودمياط على مرتبتيهما السكانية في المركزين السابع عشر والثامن عشر على الترتيب منذ تعداد ١٩٣٧م.

وتجدر الإشارة بالنسبة لمساحة المحافظات أن ثمة فروقاً في المساحة من تعداد لآخر لتغير الحدود الإدارية، كما أن بعض المحافظات تضم قطاعات صحراوية أو غير مأهولة بالعمران، بينما بعضها الآخر تمثل المساحة المأهولة والمساحة الكلية رقماً موحداً لعدم وجود مناطق غير مأهولة بها، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تباين واضح عند حساب الكثافة السكانية، ويظهر من الشكلين أرقام (٢ و ٣) توزيع السكان وكثافتهم في تعداد ١٩٩٦م في محافظات الوادي والدلتا، ويمكن من الشكلين أن نرى تركيز السكان في مناطق الأراضي الزراعية والمدن الكبرى، مع ملاحظة أن مساحة الأراضي الزراعية

في محافظات الدلتا تصل إلى ٥٥,٥% من مساحة الأراضي المصرية في عام ١٩٩٠م وفي محافظات الوادي بصعيد مصر إلى ٣,٣٢% من جملة الأراضي الزراعية، وكان يعيش في هذه المحافظات (١٦ محافظة) ما يتراوح بين ٧٧% إلى ٧٨% من جملة سكان مصر في تعدادي ١٩٨٦م و١٩٩٦م بينما يعيش في المحافظات الحضرية إلى جانب الإسماعيلية والمحافظات الصحراوية ٢٢,٧% من جملة سكان مصر منهم ١,٤% في المحافظات الصحراوية الخمس و ٣,٢١% في كل من محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية.

أما أعلى المحافظات كثافة فهي المحافظات التي تتشكل من مدن وهي القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، وترتفع فيها الكثافة في ١٩٩٦م عن ٥,٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع، بل إنها تصل في بعض أقسام تلك المدن إلى أكثر من مائة ألف نسمة في الكيلو متر المربع، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الكثافة كل من محافظات الجيزة والقليوبية والسويس، وفي المرتبة الثالثة محافظات دمياط والغربية والمنوفية ومحافظات الصعيد عدا الفيوم التي تدخل في الفئة الرابعة، ثم تأتي محافظات كفر الشيخ والبحيرة والإسماعيلية كأقل المحافظات كثافة وتضم هذه المحافظات مساحات غير مأهولة تؤثر في انخفاض الكثافات العامة بها.

أما المحافظات الصحراوية فإن الكثافة العامة بها لا معنى لها، ولا تتوافر بيانات عن مساحة المناطق المأهولة بها.

## ٢ - سكان الريف وسكان المدن:

مصر ذات حضارة زراعية قديمة، ولذلك غلبت عليها صفة العمران

الريفى، وبعض قرى مصر يعود تاريخها لعدة آلاف من الأعوام، وعلى الرغم من أن بعض المدن المصرية ذات أصول بالغة القدم أيضاً، إلا أن نسبة سكان الريف في مصر تزيد عن نسبة عدد سكان المدن، وقد أخذت نسبة سكان الريف في التناقص لصالح تزايد نسبة سكان المدن منذ مطلع القرن العشرين، وذلك نتيجة للهجرة الداخلية التي كانت تياراتها تتدفق من الريف إلى المدن بسبب ما توفره المدن من فرص في العمل والكسب ورتقي وجودة في مستوى الخدمات التي تقدمها، هذا إلى جانب أنه كلما كانت أساليب الزراعة تتقدم ويتزايد الاعتماد على الآلات في مختلف العمليات الزراعية، كانت البطالة تزداد في الريف وتطرد سكانه إلى المدن بحثاً عن فرصة في العمل ولو في الأعمال الهامشية والطفيلية.

وفي عام ١٩٠٧م كان سكان الريف يشكلون ٨٢,٧% من جملة سكان مصر، ثم توالى انخفاض النسبة إلى ٧٩% في عام ١٩١٧م وإلى ٧٣% في تعداد ١٩٢٧م ثم إلى ٦٦,٤% في ١٩٤٧م وإلى ٦٢% في ١٩٦٠م ثم إلى ٥٦,٢% في ١٩٧٦م وإلى ٥٦,١% في ١٩٨٦م وارتفعت النسبة في تعداد ١٩٩٦م إلى ٥٧% تقريباً أي أنه في الربع الأخير من القرن العشرين بدأ يحدث تراجع ضئيل في نسبة سكان المدن، وعلى الرغم من ارتفاع العدد الإجمالي لسكان المدن باستمرار، إلا أن تراجع النسبة يعني أن المدن المصرية لم تعد تشكل عنصر جذب سكاني، ولعل أسباب ذلك تتمثل في تشبع المدن المصرية سكانياً بحيث أصبحت طاردة وربما يرتبط ذلك بأزمة الإسكان في المدن وبعدم توافر فرص عمل زائدة تلبي حاجة العمالة الريفية غير المدربة، وبأن السكن في الريف أصبح يوفر لسكانه، بل ولبعض العاملين في المدن ما لم تستطع المدينة أن توفره، ولو زاد الاهتمام بالريف لاستمر هذا الاتجاه.



شكل (٤)

الأحجام السكانية للمدن المصرية سنة ١٩٩٦

وتفاوتت المدن المصرية في العدد من تعداد لآخر بسبب قرارات التحول الإداري من قرى إلى مدن، وفي تعدادي ١٩٨٦م و١٩٩٦م بلغ عدد المدن المصرية ١٩١ مدينة منها مدينة واحدة يزيد عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة وهي القاهرة، ومدينتان تضم كل منهما سكاناً يتراوحون بين مليون وخمسة ملايين نسمة وهما الإسكندرية ومدينة الجيزة، ومدينة واحدة يتجاوز عدد سكانها ٨٠٠,٠٠٠ نسمة وهي مدينة شبرا الخيمة وسبع مدن يتراوح عدد سكان كل منها بين ربع مليون ونصف مليون نسمة وهي بورسعيد والمحلة الكبرى وطنطا والسويس والمنصورة وأسيوط ثم الأقصر التي لم تصل إلى هذه المرتبة إلا في تعداد ١٩٩٦م بعد أن أصبحت إدارياً مدينة ذات طابع خاص، أما المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠,٠٠٠ نسمة إلى أقل من ربع مليون نسمة فهي تضم معظم عواصم المحافظات في الوجهين البحري والقبلي إلى جانب مدينة كفر الدوار، ولا تشذ عن القاعدة سوى مدينة دمياط التي تقل عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة والتي يتناقص سكانها منذ تعداد ١٩٧٦م، ثم عواصم المحافظات الصحراوية. وتوجد ٣١ مدينة يتراوح عدد سكان كل منها بين ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ نسمة أما بقية المدن (١٣٦) فيقل عدد سكان كل منها عن ٥٠,٠٠٠ نسمة في تعداد ١٩٨٦م وقد وصل بعضها إلى هذا الحجم في تعداد ١٩٩٦م، انظر شكل رقم (٤) عن أحجام المدن المصرية في تعداد ١٩٩٦م.

أما القرى في مصر فإن عددها يصل إلى ٤٣١٠ قرية إلى جانب توابعها من العزب والكفور والنجوع والتي يصل عددها إلى ٢١٥٦٥ تابعاً إدارياً. وبعض القرى ذات أحجام سكانية كبيرة بحيث يتجاوز حجمها بعض المدن، وقد يطلق على هذه القرى "القرى العملاقة" حيث يزيد عدد سكان القرية منها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة وتتجاوز بذلك بعض المدن من عواصم المحافظات، ومن هذه القرى في مركز امبابة بمحافظة الجيزة توجد قرى وراق العرب ووراق الحضرة وامبوبة وميت النصارى، وبعض القرى الأخرى تزيد عن ٥٠,٠٠٠ نسمة مثل كل من قرى المعتمدية وكرداسة وهي تقع أيضاً في محافظة الجيزة.

ومعظم القرى في مصر، خاصة في ريف الوادي والدلتا، من القرى الضخمة أو المتكتلة، ولذلك يرتفع عدد سكانها، بينما توجد معظم القرى ذات الأحجام الصغيرة في المناطق الهامشية والمحافظات الصحراوية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل قرى الواحات.

وبالنسبة للأرقام المطلقة لجملة سكان المدن وجملة سكان الريف في التعدادات الثلاثة الأخيرة (١٩٧٦ و١٩٨٦ و١٩٩٦) كانت أعداد سكان المدن على الترتيب ١٦,٠٥٩,٦١٣ نسمة ثم ٢١,٢١٥,٥٠٤ نسمة ثم ٢٥,٤٧١,١٢٢ نسمة، أما سكان الريف على الترتيب في التعدادات السابقة فكانت ٢٠,٥٦٠,٥٧٦ نسمة ثم ٢٧,٠٣٨,٧٣٤ نسمة وأخيراً ٢٦٠,٢٦٠,٨٠١ نسمة.

### ٣ - عوامل توزيع السكان :

إذا كان المعمور المصري يمثل نسبة محدودة من الأراضي المصرية لايتعدى نسبة ٣,٥% فقط كما يظهر من الجدول رقم (٦)، ففي هذا المعمور يتركز السكان نتيجة للعوامل التالية :

أ - توزيع الأراضي الزراعية : وقد سبقت الإشارة إلى ارتباط توزيع السكان في كل من وادي النيل والدلتا ومنخفض الفيوم بمساحة الأراضي الزراعية ذات التربة الخصبة، وفي عام ١٩٩٠ كانت مساحة الأراضي الزراعية في مصر ٧,٨ مليون فدان منها ٤,٣ مليون فدان في الدلتا بنسبة ٥٥,٥% من جملة مساحة الأراضي الزراعية، وفي الصعيد والفيوم تصل مساحة الأراضي الزراعية إلى ٢,٥ مليوني فدان بنسبة ٣٢,٣% من مساحة الأراضي الزراعية الإجمالية في مصر، وتضم هذه المحافظات كما سبق ٧٨% من جملة السكان في مصر.

ب - توزيع الخدمات والرواسب المعدنية: ومن هذه المعادن البترول الذي يوجد في بعض مناطق محافظات البحر الأحمر وسيناء ومطروح، وكذلك

كل من الفحم والحديد في أسوان والواحات البحرية وسيناء، وهذه المناطق توجد بها أهم مناطق التعدين، ولكن دور هذا العامل محدود في توزيع السكان.

ج - المدن الكبرى: وهى التى تنتشر بها كل من الصناعة والخدمات، وتمثل مراكز جذب قوية للعمل والأنشطة الاقتصادية وترتفع بها مستويات الحياة، ولذلك تمثل أهم مناطق الجذب في حركة الهجرة الداخلية. ولما كانت القاهرة أكبر المدن المصرية، فإنها تمثل أهم أقطاب الجذب السكانى وتليها الإسكندرية ثم منطقة قناة السويس، وقد أصبحت بعض المدن المصرية المتوسطة والصغيرة أقطاب جذب إقليمية. وعندما تشبعت مدينة القاهرة بسكانها، أصبحت الأقسام الوسطى من مدينة القاهرة تطرد سكانها لصالح بقية مكونات القاهرة الكبرى مثل مدينة الجيزة أو مدينة شبرا الخيمة، فاتجهت إليها كثير من تيارات الهجرة الداخلية، سواء من الأقسام الوسطى في مدينة القاهرة أو من بقية المحافظات المصرية.

د - مناطق الجذب الاقتصادي: وتمثلها منطقة قناة السويس، ثم بعض المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة التي اتجهت إليها الصناعة مثل مدن ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات وغيرها (١٩ مدينة جديدة في ١٩٨٦م) وإن لم تحقق هذه المدن الجديدة كثيرا من أهدافها السكانية بعد لأسباب كثيرة.

ومن المناطق الأخرى الجاذبة مناطق النشاط السياحي ومناطق استصلاح الأراضي، وبعض هذه المناطق على امتداد سواحل كل من البحرين الأحمر والمتوسط، حيث قامت كثير من الأنشطة السياحية، وكذلك في بعض مناطق استصلاح الأراضي في هوامش الدلتا وفي المناطق الصحراوية، ولكن ما تزال معظم هذه المناطق في بدايات عمليات اجتذاب السكان، وتهدف الدولة في

مصر إلى أن ترتفع نسبة المعمور في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين لاجتذاب مزيد من السكان، بحيث تسهم هذه المناطق في استيعاب جزء من النمو السكاني المنتظر وحتى لا يتم التوسع في السكن والأنشطة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة.

### ثالثاً: تركيب السكان:

#### ١ - التركيب النوعي والعمرى:

يظهر من بيانات السكان عن النوع أنه منذ تعداد ١٩٦٠م ترتفع نسبة الذكور عن الإناث، فقد كانت نسبة الذكور إلى جملة السكان ٥٠,٣% وارتفعت في التعدادات التالية لتصبح ٥٠,٥% في ١٩٦٦م ثم ٥٠,٩% في ١٩٧٦م وإلى ٥١,٥% في ١٩٨٦م ثم انخفضت قليلاً إلى ٥١,٢% في تعداد ١٩٩٦م، وبذلك فإن نسبة النوع في التعدادات منذ ١٩٦٠م حتى ١٩٩٦م كانت على الترتيب ١٠١,٢ ثم ١٠١,٨ ثم ١٠٣,٧ ثم ١٠٤,٧ وأخيراً ١٠٤,٨ .

ويلاحظ أنه منذ تعداد ١٨٩٧م كانت نسبة الذكور تزيد عن نسبة الإناث في مصر فيما عدا في تعدادى ١٩٣٧م و١٩٤٧م فقد تساوى النوعان في تعداد ١٩٣٧م بنسبة ٥٠% لكل منهما ثم أصبح الذكور ٤٩,٥% من جملة السكان في ١٩٤٧م، ويرجع البعض ارتفاع نسبة الذكور إلى أنهم يتمتعون برعاية صحية أفضل عند الولادة، ويرجع آخرون ذلك إلى انخفاض تسجيل المواليد من الإناث<sup>(١٧)</sup>.

أما التركيب العمرى للسكان فيمكن دراسته على مستويين أولهما الفئات العمرية العريضة كما يوضحها الجدول رقم (٧) أو الفئات التفصيلية التي تمثل الهرم السكاني في الفئات العمرية الخمسية كما يوضحها الجدول رقم (٨).

## جدول رقم (٧) الفئات العمرية العريضة للسكان في مصر

( ١٩٢٧ - ١٩٩٦ )

النسب المئوية للفئات العمرية في التعدادات							الفئة
١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٢٧	
٣٧,٦	٣٩,٦	٤٠,٠	٤٢,٧	٣٨,٠	٣٩,٠	٣٨,٦	أقل من ١٥
٥٩,٠	٥٦,٥	٥٦,٤	٥٣,٨	٥٨,٦	٥٧,٠	٥٧,٤	١٥ - ٦٤
٣,٤	٣,٩	٣,٩	٣,٥	٣,٤	٣,٩	٤,٠	٦٥ فأكثر

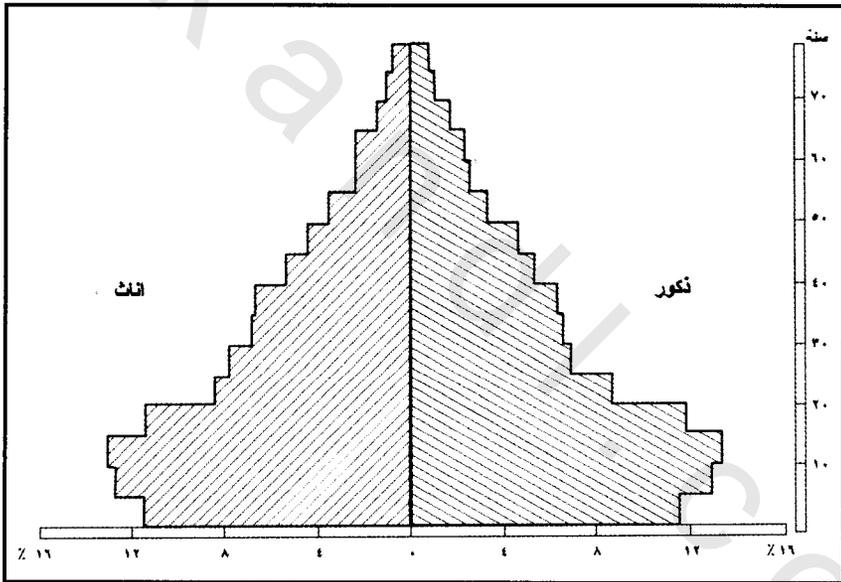
مصدر الجدول : حسب النسب من التعدادات.

ومن الجدول رقم (٧) يتضح أن فئة العمر العريضة الدنيا والتي تضم الأطفال والمراهقين الصغار كانت أقل من ٤٠٪ من جملة السكان في التعدادات السابقة على ١٩٦٠م ثم ارتفعت عن ذلك في تعداد ١٩٦٠م و١٩٧٦م ولكنها عادت مرة أخرى إلى الانخفاض، ويمكن تفسير ذلك بأن انخفاض هذه الفئة حتى ١٩٤٧م يرجع إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال عامة وبخاصة الرضع، مما كان يؤدي إلى انخفاض هذه الفئة من الأعمار الصغيرة، وحين تحسنت الأحوال الصحية ارتفعت نسبة الفئة العمرية أقل من ١٥ عاما في تعدادي ١٩٦٠ و١٩٧٦، ثم بدأ الانخفاض في هذه الفئة مرة أخرى حين بدأت عمليات تنظيم الأسرة تؤتي ثمارها.

أما الفئة العريضة الثانية وهي تضم السكان البالغين، فإن نسبتها تتذبذب من تعداد لآخر، وتظهر أقل نسبة في تعداد ١٩٦٠م ثم تأخذ النسبة في الارتفاع بعد ذلك، وإلى جانب احتمالات الخطأ في بيانات العمر، وخاصة في الريف ولدى غير المتعلمين، فإن بيانات العمر تكون عادة من أكثر البيانات التي يوجه إليها النقد في التعدادات عامة، إلا أن الذي يمكن تأكيده هو أن هذه النسبة أخذت في الارتفاع كلما انخفضت نسبة السكان في فئة العمر الأدنى، كما أن نسبة هذه

الفئة تعكس كلا من ارتفاع نسبة السكان الذين يحتمل أن يكونوا منتجين من الذكور والإناث على السواء، وكذلك ارتفاع نسبة المنجبين وخاصة من الإناث.

أما فئة العمر من كبار السن (٦٥ عاما فأكثر) فكانت ٤٪ في عام ١٩٢٧م ثم أصبحت أقل من ذلك في التعدادات التالية، وثمة اتجاه عالمي إلى ارتفاع هذه النسبة، ولذلك فإن أكثر التفسيرات احتمالات لانخفاض هذه النسبة هو الخطأ في بيانات السن، وربما يؤكد ذلك أن النسبة في ١٩٩٦م أقل مما كانت عليه في التعدادات من ١٩٦٠م-١٩٨٦م على الرغم من ارتفاع متوسط أمد الحياة في مصر بدرجة واضحة منذ عام ١٩٦٠م.



شكل (٥)

الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية سنة ١٩٩٦م

إذا انتقلنا إلى الفئات العمرية الخمسية للسكان كما يوضحها تعداد ١٩٩٦م في الجدول رقم (٨) والهرم السكاني لمصر شكل رقم (٥)، فإنه يظهر منها ما يلي:

أن قاعدة الهرم السكاني في فئة العمر أقل من خمسة أعوام أصبحت لأول مرة في الأهرام السكانية لمصر أقل من الفئة التي تعلوها (أى من ٥ - ٩ سنوات) وأن الفئة الثانية أقل أيضاً من الفئة التي تليها (١٠ - ١٤ عاماً) وهذا يدل على الاتجاه إلى انخفاض معدلات المواليد في مصر وانخفاض الزيادة الطبيعية معاً، بحيث أصبح الهرم السكاني لمصر يختلف قليلاً عما كان عليه في تعدادات ١٩٧٦م و١٩٨٦م حين كانت قاعدة الهرم أكثر اتساعاً من الفئات التي تعلوها، وهي سمة تميز الأهرام السكانية للدول النامية عموماً، ولعل هذا يعزز من الرأي الذي ذكرناه من قبل بأن مصر ربما كانت تتجه إلى مرحلة الاستقرار السكاني.

جدول رقم (٨) الفئات العمرية الخمسية للسكان في تعداد ١٩٩٦م

النسبة المئوية		تعداد ١٩٤٧م		الفئات العمرية
إناث %	ذكور %	إناث	ذكور	
٥,٦	٥,٩	٣٣٤٣٤٦٦	٣٥١١٧٧٦	صفر -٤
٦,٢	٦,٦	٣٦٨٧١٣١	٣٩٣٩١٢١	-٥
٦,٤	٦,٩	٣٧٨٧٤٠١	٤٠٧٦٦٠	-١
٥,٦	٦,١	٣٢٩٨٧٥٤	٣٦٠٢٨٥٧	-١٥
٤,١	٤,٥	٢٤٣٢٥١٦	٢٦٤٢٦٢	-٢٠
٣,٨	٣,٥	٢٢٦٥٤٥٩	٢١٠٥٠٦٣	-٢٥
٣,٣	٣,٤	١٩٨٦٥٠	١٩٩٣٢١٢	-٣٠
٣,٣	٣,٢	١٩٤٥٧٣٨	١٩١٤٣٦٧	-٣٥
٢,٦	٢,٧	١٥٥٦٧٧٧	١٦١٦٤٤٩	-٤٠
٢,٢	٢,٤	١٢٨٧٦٧١	١٤٠٨٤٩٨	-٤٥
١,٧	١,٧	١٠٢٧٢٠٠	٩٩٤٩٣٦	-٥٠
١,٢	١,٣	٧٠٠١٣٦	٧٧٦٥٣٧	-٥٥
١,٢	١,٢	٦٩٢٨٠٥	٧٠٦٧٨٩	-٦٠
١,٦	١,٨	٩٤٩٩٤٩	١٠٦٣١٥٤	+٦٥
٤٨,٨	٥١,٢	٢٨٩٦١٥١١	٣٠٣٥١٤٨٠	المجموع

مصدر الجدول: النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦م وحسبت النسب.

● أنه يوجد توازن في النسب بين الذكور والإناث في مختلف الفئات العمرية، وخاصة في فئات العمر الوسطى ثم تبدأ نسبة الذكور في الارتفاع في فئات العمر بعد سن الأربعين عاماً، وإن تكن الفروق في النسب والأعداد قليلة بصفة عامة.

● أن الفئات العمرية لكبار السن (٦٥ عاماً فأكثر) تمثل تجمعا لعدة فئات خمسية، ولذلك فإن نسبتها تظهر أكبر من الفئات العمرية الأدنى منها، ولو فصلت هذه الفئات لأصبحت قمة الهرم مديبة، ولن تصبح قمة الهرم متسعة إلا حين ترتفع معدلات البقاء على قيد الحياة بنسبة أكبر مما يوجد في نهاية القرن العشرين.

## ٢ - التركيب الاقتصادي :

يوضح الجدول رقم (٩) تطور التركيب الاقتصادي للسكان في مصر، ويظهر منه أن ثمة قدراً من التغيير في التركيب الاقتصادي لسكان مصر في أعمار ١٥ عاماً فأكثر، وعلى الرغم من أن نسبة العاملين بالأنشطة الأولية وهي الزراعة وصيد البر والبحر لا تزال تشكل النسبة الكبرى بين العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية، فإن النسبة آخذة في التناقص، وبعد أن كانت تقترب من نصف جملة العاملين من ذوي النشاط انخفضت لأقل من ثلث العاملين في الفترة من ١٩٧٦م إلى ١٩٩٦م، مع نوع من ثبات الأعداد تقريباً خلال الفترة المذكور، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه برغم نمو السكان، فإن العمل في الزراعة أصبح يعتمد بقدر أكبر على الآلات والوسائل الحديثة مما قلل الطلب على العاملين في الزراعة، وإذا كانت الأعداد ما تزال في حدود ٤٨ ملايين في عامي ١٩٧٦م و١٩٩٦م فإنها كانت أقل من ذلك في عام ١٩٨٦م.

وتأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد والنسبة من يعملون في أنشطة الخدمات العامة والشخصية، وهي تضم العاملين في الإدارة العامة والدفاع

وفي كل من التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، إلى جانب خدمات المجتمع والمنظمات والهيئات الدولية، ولكنها تضم أيضا العاملين في أدنى مراتب الخدمات الشخصية وهم من يعملون في الخدمة المنزلية للأسر، وقد ارتفعت أعداد هؤلاء جميعا في تعداد ١٩٩٦م إلى ما يقرب من ٣٨ ملايين نسمة، وتقترب النسبة من ربع إجمالي عدد العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية. أما بالنسبة للعاملين في الخدمات العامة وخدمات المجتمع - أي باستثناء العمل في خدمة المنازل - فإن ارتفاع نسبتهم يمثل أحد ملامح المجتمعات المعاصرة، وفيما يتعلق بالعاملين في خدمة المنازل فإن أعدادهم آخذة في التقلص في هذه المجتمعات.

جدول رقم (٩) تطور أعداد ونسب السكان ذوي النشاط الاقتصادي (١٥ عاما فأكثر) في التعدادات المصرية ١٩٧٦م، ١٩٨٦م و١٩٩٦م.

النشاط الاقتصادي	تعداد ١٩٧٦		تعداد ١٩٨٦		تعداد ١٩٩٦	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة وصيد البر والبحر	٤,٨٧٨,٦٢٣	٤٧,٧	٤,٥٣٢,٧٠٤	٣٨,٦	٤,٨٨٠,٨٧١	٣٠,٩
التعدين واستغلال المحاجر	٣٣,٤٠٢	٠,٣	٥٠,٣٠٤	٠,٤	٦٣,٦٧٠	٠,٤
الصناعات التحويلية	١,٣٦٦,٦٤٢	١٣,٣	١,٤٥٧٤٧٢	١٢,٤	٢,١٧٧,٤٣٧	١٣,٨
الكهرباء والغاز والمياه	٦١,٦٨١	٠,٦	٩٠,١٥٢	٠,٨	١٥٩,٣٧٤	١,٠
التشييد والبناء	٤٢٣,٧٥٧	٤,١	٨٠٤,٧٧٨	٦,٩	١,٢٨٢,٧٨٠	٨,١
التجارة والفندقة والمطاعم	٨٥٦,٥٣١	٨,٤	٨٤٢,٤٦٧	٧,٢	١,٦٣٩,٠٣٤	١٠,٤
النقل والتخزين والمواصلات	٤٧٩,٣٧٣	٤,٧	٦٣٢,٤٥٦	٥,٤	٩١٦,٤٩٥	٥,٨
التمويل والتأمين والعقارات	٨٧,٨٠٧	٠,٩	٢٢١,٦٩٦	١,٩	٧٠٨,٦٥٣	٤,٥
الخدمات العامة والشخصية	١,٨٥٩,٩٥٤	١٨,٢	٢,٥٩٠,١٣١	٢٢,١	٣,٧٦٥,٨٢٦	٢٣,٩
أنشطة غير كاملة التوصيف	١٨٢,١٧٩	١,٨	٥٠٢,٨٤٥	٤,٣	١٧٣,٧٧٨	١,٢
إجمالي الجمهورية	١٠,٢٢٩,٩٤٩	١٠٠	١١,٧٢٥,٠٠٥	١٠٠	١٥,٧٦٧,٩١٨	١٠٠

مصدر الجدول: حسب النسب من تجميع بيانات السكان ذوي النشاط الاقتصادي في التعدادات.

ويأتى العاملون في الصناعات التحويلية في المرتبة الثالثة، وعلى الرغم من الثبات النسبي لنسبة هؤلاء إلى جملة السكان ذوي النشاط، إلا أن أعدادهم تزايدت بشكل واضح من ١٤ مليون تقريباً في عام ١٩٧٦م إلى ٢٢ مليون تقريباً في ١٩٩٦م، وتسعى مصر جاهدة للتحويل إلى الصناعة منذ الربع الأول من القرن العشرين حين دخلت إليها الصناعة الحديثة.

وتأتي في المرتبة الرابعة أنشطة التجارة والعمل في النشاط الفندقية وفي الأنشطة السياحية لخدمة الحركة السياحية المتزايدة، ثم تأتي بعد ذلك في المرتبة الخامسة أنشطة البناء والتشييد، وهي نسبة آخذة في الارتفاع بحيث أصبح العاملون في هذا النشاط من الناحية العددية ثلاثة أمثال من كان يعمل به خلال الفترة بين ١٩٧٦م و١٩٩٦م، وهذا راجع إلى حركة التعمير والبناء التي شهدتها مصر بعد فترة تراجع نسبي خلال مرحلة الستينيات. كما يلاحظ أن مد شبكات البنية الأساسية من كهرباء وغاز ومياه، أدت إلى ارتفاع نسب وأعداد العاملين في هذه الأنشطة في التعدادات الواردة في الجدول تدرجياً.

وفي تعداد ١٩٩٦م كانت جملة السكان في قوة العمل ٤١٨,٩٦٧,٣٦ نسمة منهم ٢١٥,٧٦٨,١٥ من العاملين فعلاً أي بنسبة ٤٢٦٪ من قوة العمل النظرية، وكان العاملون في الحكومة والقطاع الخاص ١٤,٨٠٨,٠٩٤ نسمة يشكلون ٩٣,٩٪ من جملة العاملين ويعمل منهم بالحكومة ٤,٣٧٨,٦٠٩ نسمة منهم ٣,١٦٦,٤٠٧ من الذكور بنسبة ٧٢,٣٪ ومنهم ١,٢١٢,٢٠٢ من الإناث بنسبته ٢٧,٧٪، أما عدد العاملين في القطاع الخاص فهو ٤٢٩,٤٨٥,١٠ نسمة منهم ٩٨٦,٦٢٩,٩ من الذكور بنسبة ٩٢,٣٪، ومن الإناث ٤٩٩,٧٩٩ بنسبة ٧٧٪، ومن هذه الأرقام يتضح أن عمالة الذكور هي السائدة سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص، وأن عمالة المرأة لا تزال تشكل نسبة متواضعة من العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

### ٣ - أنماط أخرى من تركيب السكان:

#### أ - التركيب الديني:

أدت مصر دوراً مهماً في تطور الفكر الديني، وللدyanات الكتابية الثلاثة كثير من الأماكن التي ترتبط بهذا الفكر، وقد تحولت مصر إلى المسيحية منذ بداية العهد المسيحي، كما أن مصر دخلت في الإسلام في مطلع القرن الهجري الأول، وتحول معظم المصريين إلى الإسلام تدريجياً، وإذا كانت اليهودية قد عرفت طريقها إلى مصر، فلم يكن اليهود يمثلون وزناً عددياً بين المصريين في أي عصر، وفي القرن العشرين كانت أعداد سكان مصر (من المصريين وغيرهم من المقيمين بمصر) في جملتهم من المسلمين الذين شكلوا أغلبية السكان، وإلى جانب ذلك يوجد المسيحيون الذين توضح أعدادهم ونسبتهم إلى جملة السكان بيانات الجدول رقم (١٠).

#### جدول رقم (١٠)

أعداد المسيحيين ونسبتهم إلى جملة سكان مصر (١٩٠٧-١٩٨٦)<sup>(١٨)</sup>.

التعداد	عدد المسيحيين	% من جملة السكان
١٩٠٧	٨١٨,٦٩٢	٧,٨٧
١٩١٧	١,٠٢٥,٨٥٣	٨,٠٦
١٩٢٧	١,١٨١,٩١٠	٨,٢٣
١٩٣٧	١,٣٠٣,٩٧٠	٨,١٩
١٩٤٧	١,٥٠١,٦٣٥	٧,١٩
١٩٦٠	١,٩٠٥,١٨٢	٧,٩١
١٩٧٦	٢,٣١٥,٥٦٠	٧,٣٣
١٩٨٦	٢,٧٧٤,٠٣٤	٦,٣٢
		٥,٧٨

ويلاحظ أن أعداد المسيحيين ترتفع من تعداد لآخر وإن كانت نسبتهم تنخفض إلى جملة السكان، ولعل هذا يرجع إلى ارتفاع معدلات الإنجاب لدى الأسرة المسلمة عنها لدى الأسرة المسيحية، وأن الهجرة الخارجية تجتذب أعدادا أكبر من المسيحيين خاصة أولئك الذين يتجهون إلى هجرة دائمة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

ويتضح من الجدول أن أعلى نسبة للمسيحيين كانت في تعداد ١٩٢٧م ثم أخذت في التناقص بعد ذلك بتأثير العاملين الموضحين أعلاه، وبهذا فإن نسبة المسلمين تشكل ٩٤ر٢٢٪ من جملة سكان مصر في تعداد ١٩٨٦، أما السكان من غير المسلمين وغير المسيحيين فإنهم أفراد لم تتعد أعدادهم ١٢٨٦ من اليهود إلى جانب ٦٥٣٧ من الديانات الأخرى وغير المبينة دياناتهم طبقا للنتائج النهائية للعينة في تعداد ١٩٨٦م عن إجمالي الجمهورية.

#### ب - التركيب التعليمي:

تبذل مصر جهوداً كبيرة في نشر التعليم بمستوياته المختلفة والقضاء على الأمية، وكذلك في إعداد رכיضة من الباحثين الذين يعتمد عليهم التقدم، وعلى الرغم من ذلك فإن الأمية لا تزال تشكل نسبة كبيرة بين السكان، ومن بيانات الحالة التعليمية للسكان (١٠ سنوات فأكثر) في تعدادى ١٩٨٦م و١٩٩٦م يتضح ما يلي:

- أن جملة عدد السكان في هذه الفئة العمرية في تعداد ١٩٨٦م هي ٨٠٦,٦٠٨,٣٤ نسمة وارتفع العدد في ١٩٩٦م إلى ٤٢٠,٨٣١,٤٤ نسمة.

- أن عدد الأميين في ١٩٨٦م كان ١٧,١٣١,٠٨٨ بنسبة ٤٩ر٥٪ من السكان في الفئة العمرية المذكورة وأصبحوا في ١٩٩٦م يمثلون ١٧,٦٤٦,٠٢٥ نسمة بنسبة ٣٩,٤٪ من السكان.

- ترتفع نسبة الأمية بين الإناث عنها بين الذكور، ففي عام ١٩٨٦م كان عدد الإناث الأميات ١٠,٤٥٧,٨٤١ يمثلن ٦١,٧٪ من الإناث في الفئة العمرية المذكورة في مقابل ٦,٦٧٣,٢٤٧ من الذكور بنسبة ٣٧,٨٪؛ وفي تعداد ١٩٩٦م بلغ عدد الإناث الأميات ١١,٠٥٧,٧٤٦ بنسبة ٥٠,٢٪ من الإناث في الفئة العمرية في مقابل ٦,٦٤٠,٢٧٩ من الذكور بنسبة ٢٩٪ من الذكور في الفئة العمرية المذكورة.

- ارتفعت أعداد الحاصلين على مؤهل جامعي من ١,١٢٦,٦٨٢ في عام ١٩٨٦م منهم ٨٩٣,٤٢٨ من الذكور و٢٣٣,٢٥٤ من الإناث إلى ٢,٤٧٠,٠٢٥ في عام ١٩٩٦م منهم ١,٦٤١,٧٢٩ من الذكور و٨٢٨,٢٩٦ من الإناث، وفي التعداد الأخير بلغ عدد الحاصلين على الماجستير والدكتوراه ٧٧,٩٧٠ منهم ٥٣,٢٦٨ من الذكور و٢٤,٧٠٢ من الإناث.

### الهوامش والتعليقات:

١ - يذكر "كلياند" أن تقديرات السكان في مصر القديمة ترجع إلى عهد الملك مينا الذي كان يجري حصراً للسكان كل عامين في البداية ثم أصبح يجري سنوياً، وأنه بعد أربعة عشر قرناً من مينا أجرى أمنحتب الأول في عام ٢٠٠٠ ق.م. تعداداً، وحدث ذلك أيضاً في القرن السادس قبل الميلاد في العهد الروماني، وكان ذلك يجري بانتظام كل ١٤ عاماً وكان يعتمد غالباً على كشوف الضرائب، وإن كان من الصعب التوصل إلى أرقام كل تلك التقديرات والاعتماد عليها.

كما يقدر "كلياند" أن سكان مصر في حوالي عام ١٥٠٠ ق.م كانوا في حدود ثلاثة ملايين وذلك اعتماداً على ما أورده هيرودوت في القرن

السادس قبل الميلاد، بينما يقدر "مصطفى عامر" أن سكان مصر خلال الألف الأول قبل الميلاد كانوا في حدود ١٨ مليون نسمة، ويرى "ديودور الصقلي في القرن الأول قبل الميلاد أن سكان مصر كانوا في حدود سبعة ملايين، ويرى آخرون أن عدد سكان مصر في عهد الامبراطور أغسطس في عام ١٤ الميلادي كانوا خمسة ملايين، وفي عصر فسباسيان (٦٩م) وصل العدد إلى ثمانية ملايين نسمة، بينما قدر المؤرخ اليهودي "يوسف" خلال القرن الأول الميلادي سكان مصر بحوالي سبعة ملايين ونصف علاوة على سكان الاسكندرية. انظر عن تلك التقديرات القديمة:

Cleland, Wendell, The Population Problem in Egypt, a Study of Population Trends and Conditions in Modern Egypt, Science Press, Lancaster, Pennsylvania, USA, 1936, pp. 3-5.

وأما عن تقديرات السكان في فترة الفتح العربي الإسلامي، فانظر: ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، فتوح مصر وأخبارها، نسخة مصورة عن طبعة جامعة بيل، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦، وانظر أيضاً: أحمد علي إسماعيل، صورة مصر الجغرافية عند الفتح الإسلامي كما صورها ابن عبد الحكم، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، المجلد ٢٧، مدريد، ١٩٩٥، ص ص ١٧٩-١٩٢.

٢ - انظر الترجمة العربية لوصف مصر، الجزء الأول، تأليف ج.دى شابرول، ترجمة زهير الشايب، دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، مطبعة الجيالوي، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٧-٩، وانظر الأصل الفرنسي: Jomard, E., Memoire Sur la Population Comparee de l'Egypte, Paris, 1829, Tome IX, Vol.II, pp. 96-100.

٣ - من الأساتذة المصريين الأستاذ الدكتور مصطفى شعيشع أستاذ الوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة في عام ١٩٨٦م ومن الفرنسيين الأستاذ

فيليب فارح مدير مركز الدراسات القانونية والاجتماعية (سيداج)  
بالقاهرة في ١٩٩٧م.

٤ - أنظر عن هذه التقديرات ما يلي:

أ - محمد صبحى عبد الحكيم، سكان مصر، دراسة ديموجرافية، محمد  
صفي الدين وآخرين، دراسات في جغرافية مصر، مكتبة مصر، القاهرة،  
١٩٥٧، ص ٤٢١ز

b) Crouchley, A.E., The Economic Development of Modern Egypt, Longmans,  
London, 1938, pp. 50-51; p.256.

٥ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج الأولية لبحث اختلافات  
الهجرة الداخلية بالعينة ١٩٧٩، مرجع رقم ٩٠ - ١٤٠٠٠-٧٩) القاهرة.

٦ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح الهجرة الخارجية في  
جمهورية مصر العربية، تحرير ومراجعة نبيل جوري، القاهرة، ١٩٩١،  
جزءان.

٧ - محمد السيد غلاب ومحمد صبحى عبد الحكيم، السكان ديموغرافيا  
وجغرافيا، القاهرة، ١٩٦٢، صص ٤٠٨-٤٠٩.

٨ - أحمد على اسماعيل، دراسات في سكان مصر، دار الهنا، القاهرة،  
١٩٨٠، ص ٩.

٩ - السيد عبد الحميد الدالي، العناصر الحيوية لمشكلة السكان في مصر،  
القاهرة، ١٩٥٤، ص ص ٣٦٣-٣٦٤.

١٠ - المصدر السابق مباشرة، ص ١١.

11- El-Badry, M.A., "Trends in the Components of Population in the Arab Countries of  
the Middle East: A survey of Present Information", Demography, 2, 1965, pp. 140-  
169; see also, Fergani, N., "A Reconstruction of some Aspects of the Demograph-

ic History of Egypt Over Half a Century, (1915-1965)" Unpublished paper, Chapel Hill, 1968, and Fergani, N., Reconstruction of some Aspects of the Demographic History of Egypt Into Twentieth Century, AUC. Technical Papers, June, 1976, pp.56 and Appendix.

- ١١- وانظر عبد الرحيم عمران، مظهر الإنجاب، في عبد الرحيم عمران، محرر، مصر، مشكلاتها السكانية وتطلعاتها، مؤسسة فرانكلين، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٩٨. وأحمد على إسماعيل، دراسات في سكان مصر، دار الهنا، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ص ٣٣-٣٥.
- ١٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، طبعات متعددة حتى ١٩٩٨م ص ٢٦.
- ١٣- المصدر السابق مباشرة.
- ١٤- أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٨٨-٨٩.
- ١٥- المصدر السابق أعلاه، ص ٣٣٣.
- ١٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، السكان بحوث ودراسات، نمو السكان والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، المجلد الأول، العدد الثالث، إبريل ١٩٧٢، والعدد الرابع يوليه ١٩٧٢، ص ٣٦.
- ١٧- محمد صبحي عبد الحكيم، سكان مصر، في السيد السيد الحسيني، مشرف، موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثالث، البيئية الجغرافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦م، ص ص ٥٩ - ٦٠.
- ١٨- البيانات من التعدادات المصرية حتى ١٩٨٦م وللأسف لم تنشر بيانات الديانة في النشرات التي صدرت عن النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٦م سواء على مستوى الجمهورية أو على مستوى المحافظات.